



مشروع نجاعة الأداء

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة
بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

مشروع قانون
المالية

2024

فهرس

3	الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة.....
4	1. تقديم موجز للاستراتيجية.....
8	2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2024.....
10	3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2024 حسب البرامج.....
12	4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات.....
14	5. برمجة ميزانية لثلاث سنوات.....
18	6. البرمجة الميزانية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية.....
20	ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية.....
22	الجزء الثاني : تقديم البرامج.....
23	برنامج 124 : إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية.....
23	1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....
25	2. مسؤول البرنامج.....
25	3. المتدخلين في القيادة.....
25	4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....
39	برنامج 429 : الانتقال الرقمي.....
39	1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....
46	2. مسؤول البرنامج.....
46	3. المتدخلين في القيادة.....
47	4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....
55	الجزء الثالث : محددات النفقات.....
56	1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان.....

- 56.....أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية.
- 57.....ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع.
- 58.....ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعران.
- 59.....2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية.
- 68.....ملحق: البطاقات التفصيلية للمؤشرات.

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز للاستراتيجية

تفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية التي تجسد العناية الفائقة التي مافتئ جلالته يوليها لورش إصلاح الإدارة العمومية وتحسين جودة أدائها لتستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين والمقاولات وتحقيق التقدم والرفاه للجميع؛ وفي إطار أجرأة مضامين النموذج التنموي الجديد كإطار مرجعي جديد للتنمية يتضمن التوجهات والمبادئ والتزامات الفاعلين، ويشكل إطاراً لترسيخ الثقة والمسؤولية، التزمت الحكومة في المحور الثالث من برنامجها بتعزيز حكمة التدبير العمومي وتكريس فعالية الإدارة وجعلها في خدمة المرتفق، عبر تقريب وتحديث الجهاز الإداري، وتفعيل الجهود المتقدمة واللامركزية الإداري، وتعزيز مراقبة الخدمات العمومية، مع إعطاء الأولوية لتسريع الاندماج الرقمي.

لقد شكل إدراج الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ضمن اختصاصات نفس القطاع الوزاري في الحكومة ترجمة لالتزام الحكومة بجعل الرقمنة آلية للرفع من نجاعة المرفق العمومي ولاندماج المغرب في مجتمع المعلومات، ومحركاً للتحويلات الهيكلية وذات الأثر الكبير، مما سيمكن من تجاوز الفجوة الرقمية لبلوغ الشمول الرقمي وكسب رهان الثقة الرقمية لدى مختلف الفاعلين من إدارة ومقاولات ومرتفقين.

وفي هذا السياق، عملت الحكومة على وضع المتطلبات الأساسية اللازمة للتحويل الرقمي، من خلال تقديم عرض مغربي تنافسي قائم على تطوير البنية التحتية الرقمية والكفاءات لجذب المستثمرين وتسريع التحول للاقتصاد، وتطوير ترسانة قانونية تعزز إقلاع الاستثمار في المجال الرقمي ونمو المقاولات والابتكار وحماية البيانات الإدارية، وتعزيز البيانات المفتوحة والأمن السيبراني، وكذا إرساء حكمة فعالة وسلسلة ملائمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي، التي لانزال في طور الإعداد، في شقها المتعلق برقمنة الإدارة على مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر، والذي يشكل حلقة محورية في برنامج تحسين الخدمات العمومية والاستجابة لمختلف حاجيات المرتفقين.

ومن جهة أخرى، يهدف القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق للمرافق العمومية إلى تدعيم مبادئ الحكامة المنصوص عليها في الفصل 157 من الدستور، كما يتطرق للجوانب الأخلاقية والتنظيمية التي من شأنها تأطير عمل الجهاز الإداري في علاقته مع المرتفقين. إضافة إلى تكثيف الجهود من أجل مواصلة خارطة الطريق المتعلقة بتكريس الطابع الرسمي للأمازيغية وإدماجها في كافة مناحي الحياة العامة.

وعلاوة على ذلك، تعرف منظومة الوظيفة العمومية مراجعة لأساليب تدبيرها بهدف تطويرها وترسيخ مهنتها وتكريس معايير الاستحقاق والكفاءة والفعالية، وتنفيذ التزامات الحوار الاجتماعي الموقع في 30 أبريل 2022 بين الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلاً.

الانتقال الرقمي

لا يخفى على أحد أن السياق الدولي اليوم، يتميز بتحول رقمي سريع. إذ وفقا للتقارير الدولية، يقدر الاقتصاد الرقمي العالمي بحلول عام 2025 بنحو 23 ألف مليار دولار بحصة من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 24.3٪. في سنة 2021، بلغ الاستثمار في التحول الرقمي في جميع القطاعات، بما في ذلك الحكومات، 4.2 ألف مليار دولار.

في المغرب، دعا جلالة الملك محمد السادس نصره الله في عدد من خطاباته السامية إلى إيلاء الرقمنة أهمية قصوى وإدراجها ضمن أولويات العمل الحكومي، وقد تم اعتماد هذه الرؤية الملكية السامية في النموذج التنموي الجديد الذي يهدف إلى جعل الرقمنة "رافعة حقيقية للتغيير والتنمية. لذا، يتعين إيلاؤها اهتماما خاصا على أعلى المستويات في هرم الدولة باعتبارها محفزا للتحويلات المهيكلة وذات الأثر القوي. "

يطمح المغرب اليوم إلى سلك مسار الانتقال الرقمي، دون أي تأخير، وأن يحتل مكانته التي تليق به على الساحة الدولية وتحقيق تموقع المغرب كقطب إقليمي قادر على المنافسة في السوق الإفريقية والدولية، علما أن بلادنا أثبتت كفاءتها في مجالات أخرى (طنجة المتوسط، ترحيل الخدمات...)، وذلك بفضل استراتيجية وطنية استباقية، منبثقة عن رؤية قوية يتم تنفيذها على مستوى عالٍ، وذلك من خلال جذب كبار المستثمرين (مثل الشركات الرقمية الأميركية العملاقة: جوجل وأبل وفيسبوك وأمازون ومايكروسوفت).

ولا يمكن لهذه الرؤية أن تتحقق إلا إذا طور المغرب المتطلبات الأساسية اللازمة للانتقال الرقمي، وقدم بيئة مواتية لتطوير النظم البيئية والسوق المحلية (أرض خصبة للمواهب، البنية التحتية، القوانين التنظيمية...).

وفي إطار هذه الرؤية، تطمح وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة إلى وضع المغرب في قمة التصنيف العالمي على مستوى القارة الإفريقية، بهدف جذب 10 إلى 20 شركة رائدة (مثل الشركات الرقمية الأميركية العملاقة: جوجل وأبل وفيسبوك وأمازون ومايكروسوفت) لخلق 300 ألف فرصة عمل بفضل التكنولوجيا الرقمية وزيادة المساهمة الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10٪ بحلول عام 2030.

تقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية:

1. إدارة فعالة وخدمات عمومية رقمية ذات جودة تتمحور حول المستخدم وهندسة مساراته وتطوير الشبكات الوحيد للخدمات العمومية: [msocom_1](#)

2. الشمولية الرقمية: سد الفجوة الرقمية الجغرافية من خلال تسهيل ولوج الساكنة إلى الخدمات ووضع ثقافة تقييم الخدمات الرقمية: [msocom_2](#)

3. الاقتصاد الرقمي: تطوير اقتصاد رقمي وطني يتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة.

1. إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية

في إطار مواصلة تنفيذ المشاريع المهيكلة الكبرى لإصلاح الإدارة، تعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على متابعة تطبيق مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، بهدف تعزيز روابط الثقة بين الإدارة والمرتكب، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن والمقاول، وكذا تفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري كمدخل أساسي لتأهيل الجهوية المتقدمة وتحسين فعالية اتخاذ القرار على المستوى الترابي، بالإضافة إلى مواكبة المشاريع المدرجة في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

وإرادة قوية لتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية باعتبارها مسؤولية وطنية، خصص البرنامج الحكومي لهذه الغاية خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2026، مليار درهم لدعم المشاريع الأفقية والقطاعية، التي تهم استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية، وتطوير الشراكات مع مختلف الفاعلين في هذا المجال، ولاسيما المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

■ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة

يعد اعتماد المغرب للخطة الجديدة لأهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، خطوة رئيسية لتحقيق مساواة حقيقية بين الجنسين. وقد حددت هذه الخطة من بين أهدافها السبعة عشر، هدفا خامسا يتوخى من خلاله "الحد من جميع أشكال التمييز تجاه النساء، خصوصا فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الأساسية وتمكين جميع النساء والفتيات من تحقيق الاستقلال الذاتي".

ضمن هذه الدينامية تعتمد وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة مجموعة من الإجراءات التي يتوخى منها تحسيس وتقوية المساواة بين الجنسين بهدف تمثيلية منصفة بين النساء والرجال على مستوى هيئات اتخاذ القرار بالإدارات.

ووعيا من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بالعلاقة الضمنية بين الإدماج الأفقي للمساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية وترسيخ ثقافة الإنصاف والمساواة بين النساء والرجال في الإدارة، وكذا تعزيز المكتسبات، فقد اعتمدت مجموعة من التدابير للتحسيس والتوعية بالمساواة بين الجنسين من أجل بلوغ تمثيلية منصفة بين النساء والرجال على مستوى صنع واتخاذ القرار بالإدارات من جهة، ومأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية من جهة أخرى، مع العمل على توحيد الاستراتيجيات والبرامج القطاعية فيما يتعلق بتدبير الموارد البشرية للإدارة العمومية.

ولضمان انخراط كل القطاعات الوزارية في مختلف مراحل هذا المسلسل، أحدثت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ومنذ سنة 2010 شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات ((RCI)) لإدماج المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية. وقد عرفت هذه الشبكة انضمام جميع القطاعات الوزارية. وتم سنة 2018 اعتماد هذه التجربة من طرف بعض الدول بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبارها آلية ناجعة في تعزيز المساواة الفعلية بين الجنسين بالوظيفة العمومية.

إن استراتيجية مؤسسة المساواة بين الجنسين التي تم اعتمادها رسمياً من طرف وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة سنة 2016، تركز على قيم ومبادئ منسجمة تروم تطبيق المقتضيات الدستورية المتعلقة بحقوق النساء ومكافحة جميع أشكال التمييز بالإدارة العمومية المغربية.

وتعتمد استراتيجية مؤسسة المساواة بين الجنسين مقارنة شمولية تأخذ بعين الاعتبار:

- البعد القانوني الذي يمكن من إدراج مبدأ المساواة بين الجنسين بالترسانة القانونية المنظمة للوظيفة العمومية؛
- البعد التنظيمي من خلال إحداث وتقوية الهياكل المختصة لتعزيز التكافؤ وإدماج المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية؛
- البعد السلوكي من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين في الممارسة والثقافة التنظيمية للإدارة

وللاستجابة لمتطلبات المساواة بين الرجال والنساء وترسيخ ثقافة الانصاف بالوظيفة العمومية، تم نتيجة تحليل مسبق للنوع الاجتماعي بالإدارة القيام بدراستين تتعلق الأولى بـ " التوافق بين العمل والأسرة بالنسبة للنساء الموظفات والرجال الموظفين بالمغرب" والثانية بـ "مكانة النساء الموظفات على مستوى مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية بالمغرب". وكذا إنجاز الدليل المنهجي لإدماج المساواة بين الرجال والنساء في مجال تدبير الموارد البشرية. وقد مكنت هذه البحوث من تزويد القطاعات الوزارية بالمعارف والكفايات والآليات المطلوبة لضمان تتبع وتقييم مسلسل إدماج النوع على مستوى تدبير الموارد البشرية خصوصاً فيما يتعلق بولوج النساء لهيئات صنع واتخاذ القرار.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2024

• جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2023)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية لسنة 2024)	% مشروع قانون المالية لسنة 2024 / قانون المالية لسنة 2023
الموظفون	71 842 000	85 841 000	19,49
المعدات والنفقات المختلفة	187 297 000	187 840 000	0,29
الاستثمار	1 249 225 000	1 758 725 000	40,79
المجموع	1 508 364 000	2 032 406 000	34,74

تعليق

إن نسبة ارتفاع الاعتمادات المفتوحة لفائدة وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة يرجع بالأساس إلى تفعيل وتنزيل الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في أفق 2030 وتنفيذ برنامج تنمية استعمال الأمازيغية، بالإضافة إلى مواصلة تنزيل أورايش إصلاح الإدارة التي تشتمل على تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ورقمنتها وورش اللاتمرکز الإداري، الأمر الذي يتطلب موارد مالية وبشرية مهمة.

• جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأموال خصوصية المتوقعة حسب الفصول

مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2024	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية		مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الميزانية العامة	الفصل
	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية للسنة 2024	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية للسنة 2024	مشروع قانون المالية للسنة 2024	
					85 841 000	الموظفون
			-	-	187 840 000	المعدات والنفقات المختلفة
			-	-	1 758 725 000	الاستثمار
2 032 406 000	1 699 500 000	1 699 500 000	-	-	2 032 406 000	المجموع

تعليق

لقد عرف الحساب المرصد لأموال خصوصية "صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية" توسيع وتنوع مجالات اختصاصاته حيث تم إدراج كل من مجال الانتقال الرقمي ومجال الأمازيغية، ترتب عنه ارتفاع مهم في الاعتمادات المخولة للصندوق، حيث تم بالنسبة لدعم استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية، تخصيص 300 مليون درهم لاستعمال الأمازيغية و 1379,5 مليون درهم من أجل تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي.

■ إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

• الحسابات المرصدة لأموال خصوصية :

- صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2024 حسب البرامج

• جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

%	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية لسنة 2024)			الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2023)	البرامج
	مشروع قانون المالية لسنة 2024 / قانون المالية لسنة 2023	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة		
9,1	334 225 000	35 290 000	85 841 000	417 364 000	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية
44,55	1 424 500 000	152 550 000	-	1 091 000 000	الانتقال الرقمي
34,74	1 758 725 000	187 840 000	85 841 000	1 508 364 000	المجموع

■ تعليق

ان الارتفاع الملاحظ على مستوى الاعتمادات المالية الممنوحة لوزارة الانتقال الرقمي و إصلاح الإدارة يرجع بالاساس الى تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في أفق 2030 التي خصص لها غلاف مالي اجمالي قدره 1.577,05 مليون درهم واستعمال الامازيغية بالادارة العمومية التي خصص لها غلاف مالي قدره 300 مليون درهم.

• جدول 3 مكرر: توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

نفقات الموظفين	البرامج
85 841 000	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية
-	الاقتصاد الرقمي

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانية

مجموع مشروع قانون المالية لسنة 2024	الحسابات المرصدة لأموال خصومية		مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الميزانية العامة	البرامج
	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية لسنة 2024	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية لسنة 2024	مشروع قانون المالية لسنة 2024	
455 356 000	320 000 000	320 000 000	-	-	455 356 000	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية
1 577 050 000	1 379 500 000	1 379 500 000	-	-	1 577 050 000	الانتقال الرقمي
2 032 406 000	1 699 500 000	1 699 500 000	-	-	2 032 406 000	المجموع

■ تعليق

ان الاعتمادات المالية الممنوحة لوزارة الانتقال الرقمي و اصلاح الادارة يرجع بالاساس الى تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في أفق 2030 من خلال صندوق تحديث الادارة العمومية و دعم الانتقال الرقمي و استعمال الامازيغية.

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 124 : إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية

• جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
300 000 000	300 000 000	-	استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية
400 000	-	400 000	تثمين الموارد البشرية
4 000 000	1 000 000	3 000 000	الحكامة والتنظيم
10 800 000	10 800 000	-	تجويد الخدمات الإدارية
54 315 000	22 425 000	31 890 000	الإشراف والدعم و المواكبة

■ تعليق

يلخص هذا الجدول الاعتمادات المرصودة لبرنامج "إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية" حسب المشاريع المدرجة به لدعم استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية ومواصلة تنزيل مقاربة النوع والمساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ أورش إصلاح الإدارة العمومية على مستوى تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ورقمنتها والورش المتعلقة باللاتمركز الإداري وكذا دعم مختلف الأورش الإصلاحية ومواكبتها.

برنامج 429 : الانتقال الرقمي

• جدول 6: ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
611 740 000	600 000 000	11 740 000	تنمية الاقتصاد الرقمي
321 000 000	273 000 000	48 000 000	تطوير الإدارة الرقمية
512 500 000	506 500 000	6 000 000	تعزيز الشمولية الرقمية
131 810 000	45 000 000	86 810 000	الإشراف والدعم و المواكبة

تعليق

إن الاعتمادات المالية الممنوحة لبرنامج **الانتقال الرقمي** يرجع بالاساس الى تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في أفق 2030 التي تركز على الثلاث محاور الأساسية التالية:

- تنمية الاقتصاد الرقمي الذي خصص له مبلغ 611,74 درهم برسم سنة 2024؛

- تطوير الإدارة الرقمية الذي بلغت الاعتمادات المخصصة له برسم سنة 2024 ما قدره 321 مليون درهم؛

- تعزيز الشمولية الرقمية بغلاف مالي بلغ 512,5 درهم.

5. برمجة ميزانية لثلاث سنوات

• جدول 7: البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2024, 2025, 2026) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

الإسقاطات 2026	الإسقاطات 2025	مشروع قانون المالية للسنة 2024	الإسقاطات الأولية 2024	قانون المالية للسنة 2023	
90 187 000	87 987 000	85 841 000	73 649 000	71 842 000	نفقات الموظفين
178 340 420	178 340 420	187 840 000	187 297 000	187 297 000	نفقات المعدات والنفقات المختلفة
1 437 925 000	1 637 925 000	1 758 725 000	1 649 225 000	1 249 225 000	نفقات الاستثمار
1 706 452 420	1 904 252 420	2 032 406 000	1 910 171 000	1 508 364 000	المجموع

■ **تعليق**

ان البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2023، 2024، 2025) لاعتمادات الميزانية العامة عرفت زيادة ستخصص بالاساس لمواصلة مواكبة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في أفق 2030 ودعم استعمال الأمازيغية بالإدارات العمومية ومواصلة ورش إصلاح الإدارة.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الانتقال الرقمي عرف جدولة مبلغ 1577,050 مليون درهم برسم سنة 2024 و مبلغ 1.563,050 مليون درهم لكل من سنة 2025 و2026.

• جدول 8 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2026, 2025,2024) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

الإسقاطات 2026	الإسقاطات 2025	مشروع قانون المالية للسنة 2024	الإسقاطات الأولية 2024	قانون المالية للسنة 2023	
-	-	-	-	-	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
1 399 500 000	1 599 500 000	1 699 500 000	1 579 500 000	1 179 500 000	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

تعليق

ان 81% من سقف نفقات صندوق تحديث الادارة العمومية و دعم الانتقال الرقمي و استعمال الامازيغية مرصود بالاساس الى تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في أفق 2030 بحيث خصص مبلغ 1.379,5 مليون درهم برسم كل من السنوات 2024 و 2025 و2026 . كما عرفت تنمية استعمال الامازيغية تخصيص نفس مبلغ سنة 2023 أي 300 مليون درهم برسم سنة 2024.

• جدول 9 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2024, 2025, 2026) حسب البرامج

الإسقاطات 2026	الإسقاطات 2025	مشروع قانون المالية للسنة 2024	الإسقاطات الأولية 2024	قانون المالية للسنة 2023	
					إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية
143 402 420	341 202 420	455 356 000	319 171 000	417 364 000	الميزانية العامة
20 000 000	220 000 000	320 000 000	200 000 000	300 000 000	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
					الانتقال الرقمي
1 563 050 000	1 563 050 000	1 577 050 000	1 591 000 000	1 091 000 000	الميزانية العامة
1 379 500 000	1 379 500 000	1 379 500 000	1 379 500 000	879 500 000	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

• جدول 10 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2024, 2025, 2026) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

الإسقاطات 2026	الإسقاطات 2025	مشروع قانون المالية لسنة 2024	الإسقاطات الأولية 2024	قانون المالية للسنة 2023	
					إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية
-	200 000 000	300 000 000	200 000 000	300 000 000	استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية
400 000	400 000	400 000	400 000	400 000	تثمين الموارد البشرية
1 000 000	1 000 000	4 000 000	3 000 000	3 000 000	الحكامة والتنظيم
-	-	10 800 000	10 800 000	10 800 000	تجويد الخدمات الإدارية
142 002 000	139 802 000	140 156 000	104 971 000	103 164 000	الإشراف والدعم و المواكبة
					الانتقال الرقمي
117 810 000	117 810 000	131 810 000	141 500 000	141 500 000	الإشراف والدعم و المواكبة
611 740 000	611 740 000	611 740 000	799 010 000	518 000 000	تنمية الاقتصاد الرقمي
321 000 000	321 000 000	321 000 000	380 320 000	257 000 000	تطوير الإدارة الرقمية
512 000 000	512 000 000	512 500 000	270 170 000	174 500 000	تعزيز الشمولية الرقمية

6. البرمجة الميزانية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

• جدول 11 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2024, 2025, 2026) للمؤسسات العمومية

الإسقاطات	الإسقاطات	مشروع قانون المالية للسنة	الإسقاطات الأولية	قانون المالية لسنة	
2026	2025	2024	2024	2023	
					وكالة التنمية الرقمية
101 000 000	141 000 000	141 000 000	137 000 000	137 000 000	المداخيل الإجمالية
41 600 000	41 600 000	41 600 000	38 600 000	38 600 000	نفقات التسيير أو الاستغلال
14 400 000	14 400 000	14 400 000	13 400 000	13 400 000	• نفقات الموظفين • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى
45 000 000	85 000 000	85 000 000	85 000 000	85 000 000	نفقات الاستثمار أو التجهيز

تعليق

برسم سنة 2024 تتوزع الاعانات و التحويلات لفائدة وكالة التنمية الرقمية كالتالي:

- 56 مليون درهم كاعانة التسيير من الميزانية العامة،

- 35 مليون درهم كاعانة الاستثمار من الميزانية العامة،

- 50 مليون درهم كدفع من صندوق الخدمة الاساسية للمواصلات في اطار خارطة الطريق الخاصة بالتحول الرقمي

و فيما يخص سنة 2025، تتوزع الاعانات و التحويلات لفائدة وكالة التنمية الرقمية كالتالي:

- 56 مليون درهم كاعانة التسيير من الميزانية العامة،

- 35 مليون درهم كاعانة الاستثمار من الميزانية العامة،

- 50 مليون درهم كدفع من صندوق الخدمة الاساسية للمواصلات في اطار خارطة الطريق الخاصة بالتحول الرقمي

ملخص البرامج-الأهداف-المؤشرات و المؤشرات الفرعية

المؤشرات الفرعية	المؤشرات	الأهداف	البرامج
	مؤشر 1.1.124 : عدد الإجراءات والتدابير المتخذة لإرساء نظام التدبير بالكفاءات	هدف 1.124 : التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	124 : إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية مسؤول البرنامج : السيد مدير تنظيم الإدارة بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.
	مؤشر 2.1.124 : نسبة النساء الموظفات بالمصالح اللامركزية المستفيدات من التكوينات المحفزة لتقلد مناصب المسؤولية		
	مؤشر 1.2.124 : نسبة إنجاز الإجراءات اللازمة لتفعيل خارطة طريق اللاتركيز الإداري	هدف 2.124 : تحسين وتوسيع وتنوع تقديم الخدمات العمومية	
مؤشر 1.2.2.124 : نسبة احترام المواقع النموذجية لمعايير النظام المرجعي للاستقبال	مؤشر 2.2.124 : نسبة إنجاز الوحدات النموذجية وفق النظام المرجعي للاستقبال لضمان مساواة ولوج الأشخاص للمرافق العمومية		
مؤشر 2.2.2.124 : نسبة التطبيق الفعلي للمعايير المتعلقة بالنوع والأشخاص ذوي الحركة المحدودة على مستوى الوحدات النموذجية للاستقبال			
	مؤشر 3.2.124 : عدد القرارات الإدارية المبسطة	هدف 3.124 : تعزيز النزاهة والشفافية	
	مؤشر 1.3.124 : نسبة إنجاز مشاريع القطاع في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد		
	مؤشر 2.3.124 : نسبة الامتثال لمعايير المشاركة والاعداد المشترك للحكومة المنفتحة		
	مؤشر 1.4.124 : نسبة نجاعة تدبير المكتبيات	هدف 4.124 : التدبير الأمثل للمصالح وتجويد الخدمات	
	مؤشر 2.4.124 : معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات		

	مؤشر 3.4.124 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية		
	مؤشر 1.5.124 : نسبة السائقين المدربين على القيادة الإيكولوجية	هدف 5.124 : الإسهام في بلورة مختلف أبعاد مثالية الإدارة	
مؤشر 1.1.6.124 : نسبة ولوج النساء للتكوين	مؤشر 1.6.124 : نسبة الولوج إلى التكوين	هدف 6.124 : التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات بالوزارة	
	مؤشر 1.7.124 : نسبة الاستجابة لحاجيات القطاعات الوزارية من الأعوان الناطقين بالأمازيغية	هدف 7.124 : تعزيز استعمال الأمازيغية في الإدارات العمومية	
	مؤشر 1.1.429 : ترتيب المغرب حسب مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية	هدف 1.429 : تسريع رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين	429 : الانتقال الرقمي مسؤول البرنامج : السيدة الكاتبة العامة.
	مؤشر 2.1.429 : عدد المساطر المرقمنة		
	مؤشر 1.2.429 : عدد مناصب الشغل المحدثة	هدف 2.429 : تطوير الاقتصاد الرقمي	
	مؤشر 2.2.429 : عائدات قطاع الاقتصاد الرقمي		
	مؤشر 3.2.429 : مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج الداخلي الخام		
	مؤشر 1.3.429 : ترتيب المغرب في محو الأمية الرقمية في إفريقيا	هدف 3.429 : تقوية الولوج إلى الخدمات الرقمية	
	مؤشر 2.3.429 : نسبة استعمال الخدمات العمومية المرقمنة		

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 124 : إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

إذا كانت الغاية من المرفق العام هي خدمة المرتفق، مواطننا كان أو مقاوله، ودعم التنمية، من خلال التعاطي الإيجابي مع متطلباته واحتياجاته وتدليل مختلف الصعوبات والعراقيل التي تواجهه، فإنه من الضروري تحقيق إصلاح إداري غايته، تعزيز أداء الإدارة من خلال إعادة النظر في تنظيمها وأساليب تدبيرها، وتطوير الخدمات العمومية

ويروم هذا الإصلاح الإداري المنشود إلى الرفع من أداء الموارد البشرية للإدارة العمومية وتوجيهه نحو النجاعة والابتكار والإبداع، بما يضمن الاستجابة لانشغالات وطموحات ومتطلبات المواطنين والمواطنات وغيرهم من المتعاملين مع الإدارة وأحقيتهم في خدمات عمومية ذات جودة عالية، سهلة في الوصول إليها وبسيطة في الحصول عليها.

فالرهان اليوم يتمثل في بناء إدارة منسجمة مع مقتضيات الدستور وروح العصر، لاسيما فيما يخص احترام مبادئ المواطنة والحياد والاستحقاق والمساواة والشفافية والفعالية والنجاعة والتشاركية، وقادرة على بلورة السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها، وتطوير التدبير العمومي، والرفع من كفاءة وخبرة الموظفين والموظفات.

لقد أصبح من المؤكد أنه لا يمكن التفكير في نموذج تنموي جديد دون الأخذ بعين الاعتبار الموارد البشرية للدولة، أي الموظف. وفي هذا السياق فإن منظومة الوظيفة العمومية صارت تتطلب إصلاحا عميقا يساير المحيط المؤسسي والاجتماعي للمملكة. لذا، فقد بادرت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة إلى إطلاق سلسلة من المشاورات مع الأطراف المعنية من أجل التوافق حول الخطوط العريضة للتصور الإصلاحي، لاسيما مع، المراكز النقابية الأكثر تمثيلا، وكذا في إطار المجلس الأعلى للوظيفة العمومية بمناسبة عقد جمعه العام العادي بتاريخ 16 يناير 2019 وبناء على ذلك، تم بلورة خطة لمراجعة منظومة الوظيفة العمومية، يتم إغناؤها من طرف مدبري الموارد البشرية بمختلف القطاعات في إطار شبكة مدبري الموارد البشرية. وتتمثل محاور هذه الخطة فيما يلي:

1. اعتماد التدبير بالكفاءات، من خلال إرساء منظومة تدبيرية متكاملة وشاملة، واعتماد الآليات الحديثة لتدبير

الموارد البشرية بالإدارة العمومية القائمة على أساس التخطيط الاستراتيجي والتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات؛

2. إعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا، وتكريس مكانتها وتثمين أدوارها المحورية في قيادة الإصلاح؛

3. ملاءمة بنيات الوظيفة العمومية والتوجه الجديد للدولة، عبر التركيز على المهام الأساسية والاستراتيجية للإدارة المركزية، ودعم التوطين الترابي للخدمة العمومية من خلال الدفع بتنفيذ سياسة اللاتمرکز الإداري؛

4. مراجعة بنية الوظيفة العمومية، من خلال ملاءمتها مع المهام الموكولة للإدارة العمومية على اختلاف مستوياتها؛

5. التحفيز وتحسين بيئة العمل، بهدف خلق بيئة عمل ملائمة وأمنة، تحفز على رفع المردودية وتحسين الإنتاجية بالإدارة العمومية.

يبقى الهدف الأساسي من هذه الخطة هو إرساء وظيفة عمومية، مهنية، محفزة وناجعة قادرة على الاستجابة للمتطلبات الراهنة، عبر الانتقال من التدبير الإداري للمسارات إلى تدبير مهني مبني على الكفاءات. أي الانتقال من تدبير بيروقراطي، لا يعطي أي أهمية للكفاءة، إلى تدبير سيكون في صالح الموظف، هو تدبير مبني على رد الاعتبار واثمين الرأسمال البشري، الذي يركز على محددات أساسية، أهمها:

- التكوين والتكوين المستمر للرفع من القدرات التدبيرية للموارد البشرية؛
- التحفيز للرفع من المردودية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين؛
- التواصل الدائم والمستمر لضمان الانخراط التام في الأوراش الإصلاحية؛
- التأطير لإعداد الخلف وضمان استمرارية جودة تقديم الخدمات.

ويشكل التدرج في تنزيل هذه الخطة للنموذج الجديد للوظيفة العمومية، مبدأ أساسيا، يمكن تجسيده عبر إعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا، كمدخل مناسب للإصلاح. كما يقوم التنزيل على الشمولية واعتماد المقاربة التشاركية

كما يمثل ترشيد تسيير وتنظيم الهياكل الإدارية على المستوى المركزي واللامركز وتوطيد مبادئ وقيم المرفق العام وترسيخ قواعد الحكامة الجيدة وتعزيز الشفافية والأخلاقيات ووضع الآليات الكفيلة بتحقيق الانصاف والمساواة بالإدارة، دعامة أساسية للارتقاء بالتدبير الإداري وتوجيه التدخل العمومي نحو النجاعة والفعالية، خدمة للمرتفق وتجاوبا مع احتياجاته.

ولتحقيق هذه الغايات، تنبني الخطة الموضوعية لإصلاح الإدارة على أربعة ركائز أساسية تشكل جوهر ورش إصلاح الإدارة المعتمد من طرف وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وتعتبر بمثابة مشاريع برنامج "إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية". ويتعلق الأمر بالمحاور التالية:

1. تثمين الموارد البشرية؛
2. الحكامة والتنظيم؛
3. جودة الخدمات الإدارية؛
4. استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية.

■ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج

أنظر إلى الجزء الأول: ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة.

2. مسؤول البرنامج

السيد مدير تنظيم الإدارة بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الوظيفة العمومية
- مديرية تنظيم الإدارة
- مديرية تبسيط المساطر ورقمنة الإدارة
- مديرية تنمية استعمال اللغة الأمازيغية
- مديرية الموارد والشؤون العامة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.124: التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات

المؤشر 1.1.124 : عدد الإجراءات والتدابير المتخذة لإرساء نظام التدبير بالكفاءات

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	0	4	4	12	-	20	2025

■ توضيحات منهجية

المنهجية المعتمدة لإرساء منظومة لتدبير بالكفاءات من خلال اعتماد آليات التقنيات الحديثة في مجال تدبير الموارد البشرية بالشكل الذي يتيح الاستثمار الأمثل للرأسمال البشري من خلال تثمين الكفاءة واعتماد مبادئ الاستحقاق والمردودية.

- تجدر الإشارة إلى أن بلوغ القيمة المستهدفة يتم احتسابه بكيفية تراكمية.

■ مصادر المعطيات

قسم الأنظمة الأساسية

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

- المؤشر يعتبر من المؤشرات الكمية بحيث يركز على وحدة عددية يعكس نسبيا مدى جودة الإجراءات المنجزة ومدى انعكاسها على الخدمات المقدمة للمرتفقين من طرف الموارد البشرية العاملة بالإدارات العمومية.
- ضرورة مراجعة النصوص القانونية والتنظيمية.
- ارتباط المؤشر بانخراط مختلف المتدخلين (القطاعات المعنية).
- غير أن هذا المؤشر يبقى ذا مدلول مهم في إرساء نموذج جديد للوظيفة العمومية يقوم على تدبير الكفاءات والوظائف.

■ تعليق

يتعلق هذا المؤشر أساسا بتتبع الإجراءات الهادفة لمراجعة نموذج الوظيفة العمومية القائم على تدبير المسارات المهنية الذي أثبت عدم فعاليته ونجاعته، في اتجاه وضع الأسس والمرتكزات اللازمة لإرساء نموذج جديد للوظيفة العمومية يقوم على تدبير الكفاءات والوظائف، وقادر على استيعاب التحولات الهيكلية التي تعرفها بلادنا على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك وفق منظور يراعي مبدا التدرج في تنزيل الإصلاحات الكفيلة بتحقيق هذا الانتقال.

المؤشر 2.1.124 : نسبة النساء الموظفات بالمصالح اللامركزية المستفيدات من التكوينات المحفزة لتقلد مناصب المسؤولية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	37	57	77	100	100	2026

■ توضيحات منهجية

يتم احتساب هذه النسبة المئوية، من خلال احتساب نسبة الموظفات المستفيدات في كل جهة انطلاقا من العدد الإجمالي للموظفات اللواتي تم اختيارهن للاستفادة من التكوين:

$$= \text{مستفيدين} / \text{السنة} / \text{العدد الإجمالي}؛$$

■ مصادر المعطيات

مصلحة مقارنة النوع الاجتماعي/ مديرية الوظيفة العمومية

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

يتم تمويل المشروع في إطار شراكة مع منتدى الفدراليات بحيث يتعين، في حالة انتهاء الشراكة وعدم تجديدها، البحث عن مصادر تمويل جديدة لهذا المشروع.

■ تعليق

يهدف هذا المشروع إلى تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين العاملات بالمصالح اللامركزية بجميع القطاعات الوزارية وذلك بغية تعزيز وترسيخ مقارنة النوع على المستوى الجهوي وكذا تقوية القدرات المعرفية للموظفات العاملات بالمصالح اللامركزية في مجال المساواة، وتشجيعهن على تقلد مناصب المسؤولية.

الهدف 2.124: تحسين وتوسيع وتنويع تقديم الخدمات العمومية

المؤشر 1.2.124 : نسبة إنجاز الإجراءات اللازمة لتفعيل خارطة طريق اللاتركيز الإداري

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2026	التوقع 2025	مشروع قانون المالية 2024	قانون المالية 2023	إنجاز 2022	الوحدة
2025	100	0	100	80	60	10	%
نسبة إنجاز الإجراءات اللازمة لتفعيل خارطة طريق اللاتركيز الإداري							

■ توضيحات منهجية

عدد الاختصاصات المفوض سلطتها برسم السنة مقسوم على عدد الاختصاصات المقرر نقلها.

■ مصادر المعطيات

قسم إعادة هيكلة الإدارات واللاتمركز

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

نقطة الضعف ترتبط بتدقيق الاختصاص كاختصاص تقرير

■ تعليق

فيما يتعلق بنسبة 40% التي تم تحقيقها سنة 2020 ، فإنها تمثل عدد الاجراءات التي أنجزتها الوزارة من بين 25 اجراء المتوقع انجازه.

المؤشر 2.2.124 : نسبة إنجاز الوحدات النموذجية وفق النظام المرجعي للاستقبال لضمان مساواة ولوج الأشخاص للمرافق العمومية

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2026	التوقع 2025	مشروع قانون المالية 2024	قانون المالية 2023	إنجاز 2022	الوحدة
2025	100	-	100	80	67	51	%
نسبة إنجاز الوحدات النموذجية وفق النظام المرجعي للاستقبال لضمان مساواة ولوج الأشخاص للمرافق العمومية							
2025	75	-	75	75	75	98	%
نسبة احترام المواقع النموذجية لمعايير النظام المرجعي للاستقبال							
2025	98	-	98	98	98	75	%
نسبة التطبيق الفعلي للمعايير المتعلقة بالنوع والأشخاص ذوي الحركة المحدودة على مستوى الوحدات النموذجية للاستقبال							

■ توضيحات منهجية

يتم احتساب نسبة إنجاز كل موقع، حسب التقدم في إنجاز المراحل التالية: وتجدر الإشارة هنا أن احتساب نسبة إنجاز أي مرحلة رهين بتنفيذها بشكل كلي.		
المرحلة	المراحل الفرعية	نسبة إنجاز المراحل
الدراسة	الدراسة التشخيصية للموقع	20,0%
الإنجاز	إعداد واعتماد التصميم الجديد للموقع	10,0%
	إعداد التصميم ثلاثي الأبعاد والمصادقة عليه	10,0%
	إعداد دفاتر التحملات المفصلة لأشغال التهيئة وتجهيز الفضاءات	25,0%
	أشغال إعادة التهيئة على المستويين الداخلي والخارجي	12,5%
	وضع نظام ضبط الصفوف ووضع نظام المراقبة بالكاميرات	12,5%
	التجهيز المكتبي	10,0%
	وضع وسائل التشوير الداخلي والخارجي	

وتجدر الإشارة هنا أن احتساب نسبة إنجاز أي مرحلة رهين بتنفيذها بشكل كلي.

طريقة الاحتساب): (البسط) مجموع نسب إنجاز المواقع *100/ (المقام) عدد المواقع النموذجية والمحدد في 30 موقعا.

المؤشرات الفرعية: نسبة التطبيق الفعلي للمعايير المتعلقة بالنوع والأشخاص ذوي الحركة المحدودة على مستوى الوحدات النموذجية للاستقبال بالنسبة لكل موقع نموذجي، يتم حساب النسبة التالية:

(البسط) مجموع أداءات المعايير / (المقام) عدد المعايير (8 في هذه الحالة) *3

ويساوي هذا المؤشر الفرعي المتوسط الحسابي للنسب المحصل عليها في المواقع النموذجية المنجزة خلال السنة المراد حساب هذا المؤشر الفرعي فيها..

المؤشرات الفرعية: نسبة احترام المواقع النموذجية لمعايير النظام المرجعي للاستقبال بالنسبة لكل موقع نموذجي، وبالنسبة لكل التزام، يتم حساب النسبة التالية:

(البسط) مجموع أداءات المعايير / (المقام) عدد المعايير *3

ويحسب بعد ذلك المتوسط الحسابي للنسب المحصل عليها بالنسبة للالتزامات العشرة.

ويساوي هذا المؤشر الفرعي المتوسط الحسابي للنسب المحصل عليها في المواقع النموذجية المنجزة خلال السنة المراد حساب هذا المؤشر الفرعي فيها.

■ مصادر المعطيات

المديرية المكلفة بتبسيط المساطر - قسم تبسيط المساطر الإدارية ودعم الأخلاقيات- مصلحة تحسين جودة الخدمات العمومية.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

ارتباط المؤشر بانخراط القطاعات المعنية وبتوفر الاعتمادات المالية اللازمة.

يبقى رهين بوضعية الفضاء المخصص للاستقبال.

عدد مهم من البنائات الإدارية العمومية، رغم حداثة بنائها، لا تراعي مجموعة كبيرة من المعايير التي حددتها.

منظومة الاستقبال.

■ تعليق

الموضوع يقتضي إصدار نصوص تنظيمية تلزم الإدارات العمومية بمضامين منظومة الاستقبال بكل أنواعها وحسب مجالات تدخلها، مع القيام بحملات تواصلية وتحسيسية قصد التعريف بأهميتها في عملية تنظيم المرفق العمومي وتقديم الخدمة العمومية.

المؤشر 3.2.124 : عدد القرارات الإدارية المبسطة

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	22	10	10	10	10	62	2026

■ توضيحات منهجية

عدد القرارات الإدارية المبسطة سنويا.

■ مصادر المعطيات

-المديرية المكلفة بتبسيط المساطر.

-قسم تبسيط المساطر الإدارية ودعم الأخلاقيات

-مصلحة توحيد وتبسيط المساطر.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

إن تحقيق هدف تبسيط عدد كبير من المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية المقدمة للمرتفقين مرتبط بشرطين أساسيين:

- مصادقة اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية على برنامج العمل السنوي؛
- انخراط جميع المتدخلين في القرارات الإدارية وأجراء الصيغة المبسطة لهذه القرارات على مستوى مصالحها.

الهدف 3.124: تعزيز النزاهة والشفافية

المؤشر 1.3.124 : نسبة إنجاز مشاريع القطاع في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2026	التوقع 2025	مشروع قانون المالية 2024	قانون المالية 2023	إنجاز 2022	الوحدة
2025	100	0	100	97	90	89	%

نسبة إنجاز مشاريع القطاع في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

■ توضيحات منهجية

تطبيق المعاملات (coefficient/pondération) من أجل احتساب نسبة إنجاز كل نشاط على حدة (Taux de réalisation de l'activité)، ثم احتساب نسبة إنجاز المشروع (Taux de réalisation du projet) وفي الأخير متوسط نسب إنجاز كافة المشاريع. اذن نسبة إنجاز مشاريع القطاع في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد هي مجموع نسب إنجاز كل المشاريع/عدد المشاريع 27.

■ مصادر المعطيات

قسم تبسيط المساطر ودعم الأخلاقيات

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

عدم قدرة المؤشر على رصد صعوبات تنفيذ المشاريع. غير أن تنفيذ المشاريع المدرجة في الاستراتيجية هو وحده

الكفيل بخلق الأثر المنشود لدى المرتفق وبالتالي بلوغ أهداف الاستراتيجية.

■ تعليق

يتوقف نجاح المشروع على تحسين وتيرة إنجاز مشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وإدراج بعد النوع في مشاريع الاستراتيجية ككل، وتحسين نظام حكومتها بما يضمن استدامة المعطيات ومقرئتها.

المؤشر 2.3.124 : نسبة الامتثال لمعايير المشاركة والاعداد المشترك للحكومة المنفتحة

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	100	50	100	0	100	2025

■ توضيحات منهجية

IndPGO=100*عدد متطلبات المعايير المنجزة/عدد المتطلبات لجميع المعايير

■ مصادر المعطيات

● مديرية الدراسات والتواصل والتعاون

● قسم التشريع والدراسات

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

تجدر الإشارة إلى أن المبادرة المتعلقة بالحكومة المنفتحة تشتغل على برنامج عمل يتم تجديده كل سنتين.

الهدف 4.124: التدبير الأمثل للمصالح وتجويد الخدمات

المؤشر 1.4.124 : نسبة نجاعة تدبير المكتبيات

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2026	التوقع 2025	مشروع قانون المالية 2024	قانون المالية 2023	إنجاز 2022	الوحدة
2026	4 000	4 000	4 000	5 000	28 863	1 543,55	درهم

■ توضيحات منهجية

البسط: يندرج ضمن نفقات المكتبيات:

-اقتناء الحواسيب

-شراء الطابعات

-اللوازم المعلوماتية

المقام: عدد موظفي وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

■ مصادر المعطيات

● قسم البرمجة والموارد المالية

● النظام المتدمج لتدبير النفقات

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

تبقى التكلفة السنوية لمنصب المكتبيات خاضعة لكيفية استغلال التجهيزات واللوازم المكتبية وكذا مواجهة تقادمها

(Amortissement des équipements bureautiques)

■ تعليق

ملحوظة: لقد تم وضع هذا المؤشر ابتداء من سنة 2021 بهدف توحيد وانسجام مؤشرات الدعم وفق التوجه المعتمد من طرف وزارة الاقتصاد والمالية .

تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع توقع سنة 2023 المحدد في مبلغ 28863 درهم، يرجع إلى كون هذه السنة ستعرف تهيئة مقر جديد لاحتضان المصالح المكلفة بالانتقال الرقمي وتجهيزها بالأثاث والمعدات والعتاد المعلوماتي.

المؤشر 2.4.124 : معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	65	60	80	85	90	90	2026

■ توضيحات منهجية

يعبر هذا المؤشر عن مدى امتثال نظم معلومات الوزارة، للتوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات، موضوع منشور رئيس الحكومة رقم 3-2014 حول تطبيق التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات، والذي تم تأكيده في القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني.

وتعتبر التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات، الذي تصدره المديرية العامة لنظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني، بمثابة خارطة طريق من أجل رفع مستوى الحماية ومستوى النضج الأمني لجميع أنظمة المعلومات.

■ مصادر المعطيات

جدول التتبع الذي، يوفره موقع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، والذي يخول إمكانية تتبع مدى نضج وتطبيق التوجيهات على مستوى جميع المؤشرات والنقاط موضوع التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات.

ويتكون من ستة مؤشرات أساسية :

- المستوى التنظيمي
- خرائطية نظم المعلومات
- ميزانية أمن نظم المعلومات
- مراقبة المشرفين

- أمن المعلومات

- التكوين والتحسيس

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

يتجلى قصور المؤشر في صعوبة إنجازَه بالموارد ، كما قد يخل ذلك بموضوعيته وحياده.

فيجب حساب المؤشر عبر إنجاز افتحاص موضوعي شامل، من طرف مكتب افتحاص معتبر، مما يشكل كلفة مهمة.

- تعليق

المؤشر 3.4.124 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	3,06	2,62	2,55	2,53	2,53	2,53	2026

- توضيحات منهجية

- البسط: مجموع المدبرين المكلفين بتدبير الموارد البشرية والتكوين بالوزارة.

- المقام: عدد الموظفين .

- مصادر المعطيات

قسم تدبير الموارد البشرية.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

- تعليق

إن تطور هذا المؤشر يندرج في اتجاه منخفض ويهدف على المدى المتوسط البعيد إلى عقلنة تعيين الموارد البشرية المكلفة بوظيفة تدبير الموارد البشرية بغية تقوية الأنشطة الأساسية (activité) de (métier) للوزارة.

ملحوظة: لقد تم وضع هذا المؤشر ابتداء من سنة 2021 بهدف توحيد وانسجام مؤشرات الدعم وفق التوجه المعتمد من طرف وزارة الاقتصاد والمالية .

الهدف 5.124: الإسهام في بلورة مختلف أبعاد مثالية الإدارة

المؤشر 1.5.124 : نسبة السائقين المدربين على القيادة الإيكولوجية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	47,06	29,42	84,61	100	0	100	2025

■ توضيحات منهجية

تكوين سائقين في مجال السياقة الإيكولوجية.

البسط : عدد السائقين المستفيدين من التكوين في السياقة الإيكولوجية.

المقام: مجموع سائقي الوزارة.

■ مصادر المعطيات

مصلحة الشؤون العامة

حاضرة السيارات قطاع إصلاح الإدارة

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الموضوعية بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2017-2030.

ملحوظة: لقد تم وضع هذا المؤشر ابتداء من سنة 2021 بغاية توحيد وانسجام مؤشرات الدعم وفق التوجه المعتمد من طرف وزارة الاقتصاد والمالية.

الهدف 6.124: التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات بالوزارة

المؤشر 1.6.124 : نسبة الولوج إلى التكوين

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2026	التوقع 2025	مشروع قانون المالية 2024	قانون المالية 2023	إنجاز 2022	الوحدة
2026	75	75	70	65	60	16	%
2025	60	-	60	59	58,70	11,27	%

نسبة الولوج إلى التكوين

نسبة ولوج النساء للتكوين

توضيحات منهجية

تم احتساب هذا المؤشر بقسمة عدد المستفيدين من التكوين خلال السنة على عدد الموظفين إلى أن عدد المستفيدين من التكوين هو عدد الافراد الذين شاركوا في تكوين واحد خلال السنة، بالنسبة للشخص الذي شارك في عدة تكوينات فيحتسب مرة واحدة.

ويتم احتساب المؤشر الفرعي كالتالي:

عدد النساء المستفيدات من التكوين/مجموع عدد النساء بالوزارة

مصادر المعطيات

قسم تدبير الموارد البشرية

مصلحة التكوين المستمر.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

تعليق

يبين هذا المؤشر تطور الاستجابة لمنظور النوع الاجتماعي من خلال برامج التكوين المستمر التي تستجيب لحاجيات موظفي وموظفات الوزارة .

ملحوظة: لقد تم وضع هذا المؤشر ابتداء من سنة 2021 بهدف توحيد وانسجام مؤشرات وفق التوجه المعتمد من طرف الوزارة للاقتصاد والمالية .

الهدف 7.124: تعزيز استعمال الأمازيغية في الإدارات العمومية

المؤشر 1.7.124 : نسبة الاستجابة لحاجيات القطاعات الوزارية من الأعوان الناطقين بالأمازيغية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	30	60	100	0	100	2025

■ توضيحات منهجية

النسبة تتعلق بالعمليات المنجزة والتي جاء بها مخطط العمل.

ملحوظة: المؤشر تراكمي.

■ مصادر المعطيات

مصلحة الشؤون الاجتماعية.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

المشروع لا يزال في بدايته.

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

وعيا منها بأهمية ورش التحول الرقمي كمحور رئيسي في السياسات العمومية ورافعة للاقتصاد ووسيلة لتحقيق التنمية، تعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة (MTNRA) جامدة على تنزيل مضامين هذا الورش استجابة لمتطلبات المواطنين والمستثمرين والإدارات العمومية والجماعات الترابية.

من هذا المنظور، تعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على وضع اللمسات الأخيرة للاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي «المغرب الرقمي» 2030، والتي تم إعدادها وفق مقاربة واقعية وشاملة من أجل النهوض بالرقمنة، وذلك بانخراط كل الفاعلين في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والمواطنين. وتروم هذه الاستراتيجية بالأساس تحديد الاحتياجات ذات الأولوية وضمان ملاءمة التوجهات الاستراتيجية لرهانات الرقمنة ومتطلباتها، من خلال التركيز على المشاريع الرامية إلى:

- ضمان الانتقال الرقمي للإدارة العمومية وتطوير خدمات إدارية رقمية ترقى لمستوى تطلعات المواطنين والمقاولات؛
- تعزيز الشمول الرقمي للمواطنين لتقليص الفجوة الاجتماعية وتحسين الإنتاجية والرفاهية؛
- تطوير الاقتصاد الرقمي لخلق مناصب شغل إضافية، وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني؛
- رقمنة المقاولات ومواكبتها؛

وهذا ما لا يتأتى إلا من خلال الاستثمار في الأسس اللازمة للنهوض بالرقمنة في المغرب وهي:

- تكوين وتطوير الكفاءات،
- تأهيل البنية التحتية الرقمية،
- تعزيز الترسانة القانونية،
- إرساء الحكامة الجيدة.

وتقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية:

1. إدارة فعالة وخدمات عمومية رقمية ذات جودة تتمحور حول المستخدم؛

2. الشمولية الرقمية: سد الفجوة الرقمية الجغرافية من خلال تسهيل ولوج الساكنة إلى الخدمات؛

3. الاقتصاد الرقمي: تطوير اقتصاد رقمي وطني يتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة.
ويضم هذا البرنامج، بالإضافة إلى المشروع الخاص بالدعم، المشاريع الأساسية التالية:

- الإدارة الرقمية؛
- الاقتصاد الرقمي؛
- الشمولية الرقمية.

أ. الإدارة الرقمية:

تعتبر رقمنة الإدارة والخدمات العمومية تحدياً رئيسياً يتطلب حشد موارد بشرية ومالية مهمة. وهكذا أرسى القانون 55.19، المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، الأساس القانوني لتحسين الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين وشجع الإدارات على رقمنة مسارات المرتفقين في غضون 5 سنوات.

ومع ذلك، فإن القانون وحده لن يكون كافياً لقيادة التحول الرقمي للإدارات، إذ من الضروري وضع رؤية متكاملة من البداية إلى النهاية تسمح بتوحيد مجهودات الإدارات العمومية وتحسينها وتجميعها وتوجيهها نحو تحول رقمي فعال وموجه للمرتفقين.

ولتحقيق هذا الهدف، حددت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة مجموعة من الأوراش التي تهدف إلى (1) إرساء الإطار الضروري للإدارة الرقمية (2) تعزيز البنية التحتية ونظم المعلومات للإدارات (3) تطوير ونشر استراتيجية لهيكلية وتبادل وإعادة استخدام البيانات الرقمية (4) رقمنة مسارات المرتفقين.



إدارة رقمية فعالة



المشاريع ذات الأولوية

1) تعزيز الترسانة القانونية للإدارة الالكترونية:

تطوير القوانين التنظيمية والتشريعات: تقنين النظم الاستراتيجية المتكاملة والتنظيم والموارد البشرية والبنية التحتية والخدمات العمومية عبر الإنترنت ...

1. تطوير تنظيم الإدارات العمومية: تكييف هيكل الإدارات مع الرؤية الجديدة للرقمنة وإرساء الخدمات المشتركة
2. تطوير ونشر المعايير والضوابط: تصميم ونشر المعايير والقواعد المتوافقة مع سياق الإدارة العمومية المغربية؛
3. تطوير سياسة موارد بشرية مناسبة: إرساء أنظمة مكيّفة لجذب المواهب الرقمية وضمان ارتباطها واستمرارها بالإدارة المغربية.

2) تعزيز البنية التحتية ونظم المعلومات الخاصة بالإدارات العمومية:

إخضاع تطوير أنظمة معلومات الإدارات العمومية لمعايير محددة: تعزيز النضج الرقمي للإدارات ومواكبة الإدارات في تطوير النظم المعلومات القطاعية وتوحيد الشيفرات المصدرية (codes sources)، ودعم الإدارات في تطوير تطبيقات محددة.

1. عقلنة الاستثمارات في البنية التحتية العمومية: إرساء مركز بيانات/ سحابة مشتركة، وتعميم ربط الإدارات العمومية المختلفة، مع وضع آليات شراء موحدة للمعدات.

3) تطوير ونشر استراتيجية المعطيات:

إدارة البيانات الإدارية:

1. تطوير إطار عمل للبيانات الرقمية الإدارية: تطوير مراجع لنضج البيانات ودلائل ومعايير التدبير وتحسين جودة البيانات.
2. تعزيز النضج الرقمي للبيانات الرقمية الإدارية: تطوير ومواكبة تنزيل خطة عمل لتعزيز نضج البيانات الإدارية.
3. تعزيز حماية وأمن البيانات الرقمية الإدارية.

استخدام بيانات الإدارة:

تعزيز تبادل البيانات الرقمية: تطوير خارطة طريق لتحديد وتطوير سجلات البيانات ذات الأولوية ودعم الإدارات العمومية في الربط البيني للبيانات.

1. مواكبة تطوير إعادة استخدام البيانات المفتوحة: تعزيز البيانات المفتوحة وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص / المجتمع المدني لإعادة استخدام البيانات.
2. مواكبة تسريع استخدام الذكاء الاصطناعي: مواكبة نشر تدابير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتطوير حالات استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارات العمومية.

4) رقمنة مسارات المرتفق:

1. مواكبة إعادة مهندسة مسارات المرتفق: (Parcours des usagers).
2. إرساء تدابير إعادة الهندسة: مواكبة رقمنة المسارات وإدارة التغيير.
3. وضع و مواكبة تنفيذ استراتيجية لاستعمال أنظمة إستراتيجية متكاملة: مواكبة إدماج أنظمة إستراتيجية متكاملة (قابلية التشغيل البيئي والهوية الرقمية والدفع الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، وما إلى ذلك).
4. تطوير الشباك الوحيد للخدمات (One Stop Shop).

ب. الاقتصاد الرقمي:

إن طموح وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بالأساس هو تطوير اقتصاد رقمي قوي، ذي قيمة مضافة عالية، اقتصاد رقمي قادر على المنافسة في السوق الإفريقية والدولية. وسيتحقق تموقع المغرب كقطب إقليمي من خلال تقديم عرض مغربي تنافسي بفضل تهيئة الظروف اللازمة لجذب الاستثمار (البنية التحتية والكفاءات)، مع تعزيز قدرات سوق الإنتاج المحلي من خلال تطوير النظم الاستراتيجية والتكنولوجية ودعم الشركات الناشئة والابتكار وتسريع وثيرة قطاعات التصدير مثل ترحيل الخدمات. وهو النهج الذي يتطلب اعتماد خطة انسيابية وآلية تتبع بهدف المواكبة المستمرة لتطورات التكنولوجيا ومؤشرات الاقتصاد الرقمي (مرصد الاقتصاد الرقمي).



المقاومات الناشئة والابتكار

إحداث إطار عمل يفضي إلى تطوير المقاومات الناشئة وتطوير الابتكار والبحث والتطوير



تطوير ترحيل الخدمات

تطوير ما تحقق على مستوى ترحيل الخدمات وتمكين هذا الأخير من نمو ملحوظ على مستوى التصدير



مشغل المواهب

تطوير المهارات والمواهب الرقمية



نُظم رقمية قوية

تطوير النظم الرقمية وإحداث إطار يفضي إلى تطويرها

المشاريع ذات الأولوية:

أ) الشركات الناشئة والابتكار:

وذلك من خلال:

1. دعم الشركات الناشئة: اقتراح عرض جديد ومحفز لتطوير الشركات الوطنية الناشئة مع تشجيع الاستثمار في الشركات الناشئة؛
2. تسهيل ولوج الشركات الناشئة إلى الصفقات العمومية: تبسيط ولوج الشركات الناشئة إلى الصفقات العمومية ووضع إطار يواكب الشراء المبتكر والابتكار المفتوح، مع تشجيع المناولة لصالح الشركات الناشئة؛
3. دعم البحث والتطوير والابتكار الرقمي: إرساء تدابير تحفيزية لتشجيع البحث والتطوير والابتكار في المقاولات، مع السماح بفتح الجامعات أمام أصحاب الشركات الرقمية وتطوير الشراكة بين الشركات والجامعات في المجال الرقمي؛
4. اعتماد خارطة طريق لتطوير حاضنات أعمال Technoparcs جديدة في مناطق مختلفة من المملكة؛

ب) تعميم المواهب الرقمية لدى المواطنين:

ويندرج ضمن هذا الورش البرامج التالية:

1. تحديد الحاجيات من حيث الكفاءات للاستجابة لحاجيات سوق العمل.
2. تكييف عرض التكوين مع الحاجيات من الكفاءات:

ج) ترحيل الخدمات:

ويندرج في نطاق هذا الورش البرامج الآتية:

1. تطوير نظم لترحيل الخدمات: عبر مواكبة وتوفير آليات تحفيزية للمشاريع الاستثمارية.
2. الترويج لقطاع ترحيل الخدمات: الترويج لعرض المغرب دولياً وتنويع الجهات المستهدفة (تنويع المستثمرين الدوليين: الصين، دول الخليج وغيرها ...)
3. رقمنة مسارات المستثمر في قطاع ترحيل الخدمات من خلال إحداث منصة تضم مجموع المعلومات والخدمات المرتبطة بقطاع ترحيل الخدمات "OutsourcetoMorocco"
4. المساهمة في تطوير المنصات المتكاملة الصناعية لترحيل الخدمات: مواكبة المنصات المتكاملة الصناعية لترحيل الخدمات الحالية والمساهمة في تطوير منصات جديدة في مختلف جهات المملكة؛

د) النظم الرقمية ذات الأولوية: (Ecosystèmes digitaux):

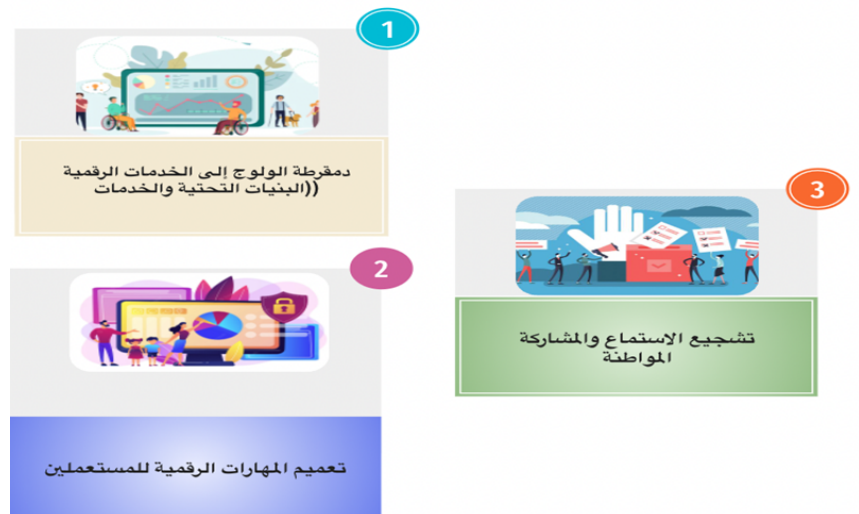
ويندرج في هذا المجال البرامج التالية:

- تطوير نظم رقمية: وضع وتنفيذ خطة عمل لدعم النظم الرقمية الاستراتيجية؛
- ترويج النظم الرقمية على الصعيد الدولي؛

- منصة Morocco Tech التي ستعمل على تمركز المعلومات الرقمية وتبسيط الضوء على النظم ذات الأولوية، وتثمين الجالية المقيمة بالخارج والمجتمع الرقمي الوطني.
- تحسين بيئة حماية المعطيات؛
- مواكبة رقمنة المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا: يتعلق الأمر بالتدابير التحفيزية والتحسيس والتكوين والإعانات لتسريع رقمنة المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا، مما سيساعد على زيادة إنتاجيتها والمساهمة في التنمية الاقتصادية.
- دعم تطوير المدن الذكية: ويتعلق الأمر بالمساهمة في تطوير المدن الذكية في إطار الشراكات مع الجهات والشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف إنشاء مدينة ذكية واحدة كل سنة.

ج. الشمولية الرقمية:

- حتى تكون التنمية الرقمية شاملة ويستفيد منها أكبر عدد من المواطنين، فمن الضروري تقليص الفجوة الرقمية بين الطبقات الاجتماعية وبين المناطق الحضرية والقروية.
- يجب أن يشكل التحول الرقمي رافعة للاندماج الاجتماعي بما يتيح سهولة الولوج إلى المعلومات، لا سيما بالنسبة للسكان الهشة (سكان المجال القروي والنساء والأميين رقميا).
- من خلال هذه الإستراتيجية، تهدف وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة إلى سد الفجوة الرقمية الجغرافية والاجتماعية من خلال ضمان وولوج مختلف المواطنين إلى الخدمات الأساسية.



المشاريع ذات الأولوية:

• ديمقطة الولوج إلى الخدمات الرقمية:

ويندرج ضمن هذا الورش البرامج التالية:

1. تسهيل الولوج إلى التجهيزات: ويشمل ذلك تجهيز مراكز القرب (دار الطالبة، دور الشباب،....)
2. تقريب الخدمات الرقمية التي تلبى احتياجات المواطنين: إنشاء دور المواطن (عبر المنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين والسلطات الجهوية)، وتطوير معايير الولوج إلى الخدمات الرقمية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والإدماج الاقتصادي وتطوير الخدمات الاجتماعية الرقمية.

(ب) تعميم المهارات الرقمية للمستخدمين:

ويحتوي هذا الورش على البرامج الآتية:

1. تنمية المهارات الأساسية: منصة رقمية للتعليم الإلكتروني موجهة للمواطنين وبرامج مواكبة لاكتساب المهارات الأساسية على مستوى دور المواطنين ومراكز القرب؛
2. تطوير المهارات الأساسية: تطوير كبسولات ودلائل وإعلانات لتعميم استخدام الأدوات الرقمية؛
3. تطوير المهارات المتقدمة: منصات التعلم الإلكتروني للمهارات الرقمية لصالح تلاميذ الثانويات وموظفي الإدارات العمومية وشركات القطاع الخاص؛
4. تطوير الثقافة الرقمية لتشجيع الناس على استخدامها: تعزيز الثقة الرقمية وإدماج تجربة المستخدم في المنصات الرقمية العمومية؛
5. دعم تطوير المحتوى الرقمي الوطني الثقافي والتعليمي.

(ج) تشجيع المشاركة المواطنة:

ويرتكز هذا الورش على:

1. تطوير آليات المشاركة لتجميع أفكار واقتراحات المستخدمين وتعزيز الابتكار المفتوح؛
2. تطوير بارومتر لقياس الولوج إلى الخدمات الرقمية وجودتها.

د- الشروط المسبقة للتحويل الرقمي في المغرب:

أهداف وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بحلول سنة 2030:

ستعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة اعتباراً من سنة 2023 على وضع المتطلبات الأساسية اللازمة للتحويل الرقمي:

- تطوير البنية التحتية الرقمية لجذب المستثمرين وتسريع التحويل الرقمي للاقتصاد؛

- تطوير ترسانة قانونية تعزز تطور الاستثمار الرقمي ونمو المقاولات والحماية والأمن السيبراني؛
- إرساء حكامه فعالة ومستدامة لتنفيذ الاستراتيجية.

■ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج

أنظر إلى الجزء الأول : ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة.

2. مسؤول البرنامج

السيدة الكاتبة العامة.

3. المتدخلين في القيادة

الجهات الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد الرقمي هي:

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي و اصلاح الادارة
- وكالة التنمية الرقمية
- وزارة الداخلية؛
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
- وزارة الصناعة والتجارة
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- وزارة العدل
- وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات ؛
- وزارة التربية الوطنية و التعليم الاولي والرياضة ؛
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- مكتب التدريب المهني وترويج العمل؛
- وزارة الاقتصاد والمالية ؛
- إدارة الدفاع الوطني (المديرية العامة لأمن نظم المعلومات)؛
- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات؛
- بريد المغرب؛
- بنك المغرب؛
- الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛
- المديرية العامة للأمن القومي؛
- الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛
- الفدرالية المغربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترحيل الخدمات؛
- جمعية مستخدمي نظم المعلومات بالمغرب.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

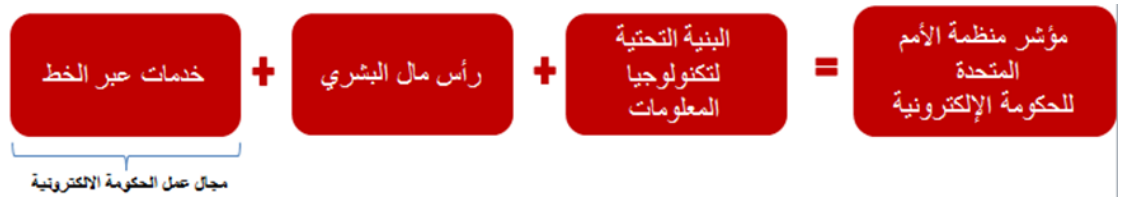
الهدف 1.429: تسريع رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين

المؤشر 1.1.429: ترتيب المغرب حسب مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	101	101	93	93	85	85	2026

■ توضيحات منهجية

تقوم منظمة الأمم المتحدة، كل سنتين، بترتيب 193 دولة حسب مؤشر مركب يسمى بـ "مؤشر منظمة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية"، وهو معدل للمؤشرات الثلاث التالية:



■ مصادر المعطيات

مصدر الترتيب هو منظمة الأمم المتحدة. أما المعطيات المتعلقة بكيفية احتساب مؤشر مركب يسمى بـ "مؤشر منظمة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية؛ فبمدها كل من:

2 وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

□ القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية،

□ الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات؛

□ وكالة التنمية الرقمية.

وتعد كل مجموعة من المؤشرات في حد ذاتها قياسا مركبا والتي يمكن استخراجها وتحليلها بشكل مستقل. ويسند مؤشر منظمة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية على الدراسة الاستقصائية لتقييم الخبراء للتواجد الإلكتروني لجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة المئة وثلاثة وتسعين.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

انتظار كل سنتين للحصول على المؤشر.

■ تعليق

يستند مؤشر تنمية الإدارة الإلكترونية على الدراسة الاستقصائية لتقييم الخبراء للتواجد الإلكتروني لجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة المئة وثلاثة وتسعين، حيث يقيم المواقع الإلكترونية الوطنية وكيفية تطبيق سياسات واستراتيجيات الحكومة الوطنية بشكل عام، وعلى وجه الخصوص قطاعات تقديم الخدمات الأساسية.

يتم اصدار " مؤشر منظمة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية"، كل سنتين، فحسب آخر اصدار لهذا المؤشر برسم سنة 2022 احتل المغرب الرتبة 101 عالميا من أصل 193 دولة.

المؤشر 2.1.429 : عدد المساطر المرقمنة

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	1	200	20	30	45	45	2026

■ توضيحات منهجية

عدد المساطر المرقمنة سنويا.

■ مصادر المعطيات

- المديرية المكلفة بتبسيط المساطر؛
- -المديرية المكلفة بالرقمنة؛
- -وكالة التنمية الرقمية.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

إن تحقيق هدف رقمنة المساطر والإجراءات الإدارية مرتبط ب:

- الأولويات الإستراتيجية والمجالات المستهدفة بالبرنامج الحكومي؛
- انخراط جميع المتدخلين في القرارات الإدارية وأجراً الصيغة المبسطة لهذه القرارات على مستوى مصالحها؛
- المقاربة المعتمدة والحكمة والقيادة؛
- الموارد البشرية والمالية المتوفرة.

تجدر الإشارة إلى أن التوجهات العامة لاشتراكية المغرب الرقمي 2030 المرتقبة ، تروم تقديم خدمات رقمية، ذات جودة عالية، موجهة للمرتفقين، من خلال تبسيط واعداد هندسة ورقمنة مسارات المستخدمين

وفي هذا الاطار تم التوافق حول رقمنة مجموعة من المسارات ذات الأولوية (5 مسارات) والمتعلقة بالاستثمار، الصحة ، التعليم، مغاربة الخارج، تعميم التغطية الصحية برسم سنة 2023.

وبناء عليه، ابتداء من سنة 2023 تم التركيز على رقمنة المسارات بعد تبسيط واعداد هندسة مساطرها، وتم تحديد رقمنة 45 مسارا في أفق 2026.

فالأمر بالنسبة لهذا المؤشر يتعلق برقمنة مسارات المستخدم التي لها وقع ملموس على المستخدم بدلا عن مؤشر تبسيط المساطر الذي يشكل جزءا من عملية مسارات المستخدم.

الهدف 2.429: تطوير الاقتصاد الرقمي

المؤشر 1.2.429 : عدد مناصب الشغل المحدثة

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2026	التوقع 2025	مشروع قانون المالية 2024	قانون المالية 2023	إنجاز 2022	الوحدة
2030	270 000	170 000	160 000	150 000	40 000	130 000	عدد

توضيحات منهجية

- يقيس المؤشر عدد مناصب الشغل المحدثة في مجال الاقتصاد الرقمي في إطار قانوني (Freelance ، CDD ، CDI)؛
- مناصب الشغل المحدثة في مجال الرقمنة يتعلق بالعاملين في قطاعات ترحيل الخدمات والشركات الناشئة والمقاولات المتوسطة والصغرى في مجال الرقمي؛
- الحصول على إحصائيات المتعلقة بالمناصب الشغل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS
- السهر على تتبع الاستثمارات الجديدة (على المستوى الوطني والدولي) من أجل تحيين لائحة المقاولات العاملة في مجال الرقمنة وترحيل الخدمات.

مصادر المعطيات

- المديرية المكلفة بالاقتصاد الرقمي؛
- الاتفاقيات المبرمة مع المستثمرين؛
- الوكالة [الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات](#) ANAPEC؛
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS الاتفاقيات المبرمة مع المستثمرين؛
- الفدراليات والجمعيات المهنية التي تمثل قطاع الرقمنة وترحيل الخدمات (APEBI, FMES, AUSIM)؛

جميع القطاعات المعنية بتتبع خلق فرص الشغل المحدثة إثر رقمنة الأنشطة الاقتصادية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

تعليق

- السهر على تتبع الاستثمارات الجديدة (على المستوى الوطني والدولي) من أجل تحيين لائحة المقاولات العاملة في مجال الرقمنة وترحيل الخدمات.

- الحصول على المعلومات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS.
 - تحيين لائحة المقاولات العاملة في مجال الرقمنة وترحيل الخدمات.
- تجدر الإشارة إلى أن نسبة الإنجاز برسم سنة 2022 تتعلق بقطاع ترحيل الخدمات فقط.

المؤشر 2.2.429 : عائدات قطاع الاقتصاد الرقمي

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2026	التوقع 2025	مشروع قانون المالية 2024	قانون المالية 2023	إنجاز 2022	الوحدة
2030	28	19	18,18	17,37	5	15,75	مليار درهم

■ توضيحات منهجية

عائدات قطاع الاقتصاد الرقمي.

■ مصادر المعطيات

الحصول على المعطيات التي تمكن من احتساب المؤشر من كل:

- مكتب الصرف؛
- الفدراليات والجمعيات المهنية؛
- مديرية العامة للضرائب.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

مؤشر جديد لتتبع تنزيل الاستراتيجية الجديدة للانتقال الرقمي.

المؤشر 3.2.429: مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج الداخلي الخام

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2026	التوقع 2025	مشروع قانون المالية 2024	قانون المالية 2023	إنجاز 2022	الوحدة
2030	3	1,62	1,60	1,20	0,70	0	%

■ توضيحات منهجية

البسط: نقوم بقياس القيمة المضافة في مجال الاقتصاد الرقمي. ومجموعها في كل مراحل الإنتاج لجميع السلع يساوي الناتج المحلي الإجمالي.

المقام: الناتج الداخلي الخام PIB.

$$\text{مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج الداخلي الخام} = \frac{\text{العائدات في مجال الاقتصاد الرقمي}}{\text{الناتج الداخلي الخام الوطني}} * 100$$

■ مصادر المعطيات

- مديرية المكلفة بالاقتصاد الرقمي.
- مندوبية السامية للتخطيط؛

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

يتم الحصول على المؤشر بعد نهاية السنة المعنية.

■ تعليق

الهدف 3.429: تقوية الولوج إلى الخدمات الرقمية

المؤشر 1.3.429: ترتيب المغرب في محو الأمية الرقمية في إفريقيا

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	8	7	6	5	3	2	2030

■ توضيحات منهجية

ترتيب المغرب في محو الأمية الرقمية في أفريقيا يوفره المنتدى الاقتصادي العالمي عن طريق استطلاع رأي القادة والاتحاد الدولي للاتصالات. وهو مؤشر فرعي من "مؤشر التنافسية العالمية" للبنك الدولي، يقيس المهارات الرقمية للسكان العاملين. (التصنيف العالمي (141 دولة)). يتم إطلاق الدراسة بين المسؤولين والقادة في الدولة، وجميع المعطيات ونتائج الدراسات الاستقصائية التي أجرتها المنظمات الدولية: "إلى أي مدى تمتلك الدولة القوى العاملة المهارات الرقمية الكافية (مثل مهارات الكمبيوتر، والترميز الأساسي، والقراءة الرقمية)؟" = 1 لا على الإطلاق؛ 7 = إلى حد كبير".

■ مصادر المعطيات

المنظمة الدولية: المنتدى الاقتصادي العالمي عن طريق استطلاع رأي القادة والاتحاد الدولي للاتصالات.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

تجدر الإشارة إلى أن المغرب، احتل الرتبة الثامنة (8) إفريقيا سنة 2021.

المؤشر 2.3.429 : نسبة استعمال الخدمات العمومية المرقمنة

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2026	التوقع 2025	مشروع قانون المالية 2024	قانون المالية 2023	إنجاز 2022	الوحدة
2030	80	50	40	30	-	0	%

■ توضيحات منهجية

طريقة احتساب نسبة استعمال الخدمات العمومية المرقمنة:

$$\text{نسبة استعمال الخدمات العمومية المرقمنة} = \frac{\text{عدد مستعملي الخدمات العمومية المرقمنة}}{\text{عدد الإجمالي لمستعملي الخدمات العمومية}} * 100$$

وتجدر الإشارة أن العدد الإجمالي لمستعملي الخدمات العمومية هو مجموع جل المرتفقين المستفيدين من الخدمات العمومية المرقمنة بشقيه العادي والمرقم.

■ مصادر المعطيات

المديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقال الرقمي؛

جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ومانحين للخدمات العمومية.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

مؤشر جديد لتتبع تنزيل الاستراتيجية الجديدة للانتقال الرقمي.

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

• جدول 12 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

%	الأعداد			الدرجات/الرتب
	المجموع	الاناث	الذكور	
6,19	21	10	11	موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)
10,32	35	12	23	موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)
83,48	283	150	133	الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)
100	339	172	167	المجموع

• جدول 13 : التوزيع حسب المصالح

%	الأعداد			المصالح
	المجموع	الاناث	الذكور	
100	339	172	167	المصالح المركزية
0	0	0	0	المصالح اللامركزية
100	339	172	167	المجموع

. جدول 14 : التوزيع حسب الجهات

%	الأعداد			المصالح
	المجموع	الاناث	الذكور	
0	0	0	0	جهة طنجة-تطوان- الحسيمة
0	0	0	0	جهة الشرق
0	0	0	0	جهة فاس - مكناس
100	339	172	167	جهة الرباط - سلا- القنيطرة
0	0	0	0	جهة بني ملال - خنيفرة
0	0	0	0	جهة الدار البيضاء- سطات
0	0	0	0	جهة مراكش - آسفي
0	0	0	0	جهة درعة - تافيلالت
0	0	0	0	جهة سوس - ماسة
0	0	0	0	جهة كلميم - واد نون
0	0	0	0	جهة العيون-الساقية الحمراء
0	0	0	0	جهة الداخلة - واد الذهب
100	339	172	167	المجموع

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

الأعداد			الجهات
المجموع	الإناث	الذكور	
339	172	167	جهة الرباط - سلا- القنيطرة

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعران

• جدول 15 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2024 (مشروع قانون المالية)

العدد	النفقة	
228	77 969 101	النفقات الدائمة
3	335 844	المناصب المحذوفة
70	6 389 681	عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
0	0	عمليات الإدماج
	0	مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
	1 506 062	الترقيات في الدرجة والرتبة (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
408	85 529 000	نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين
	312 000	نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة
	85 841 000	نفقات الموظفين المتوقعة

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 124 : إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية

• محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات و النفقات المختلفة

■ مشروع 1 : استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية

إن الغلاف المالي المخصص لمشروع استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية يبلغ ما مجموعه 300 مليون درهم برسم سنة 2024، خصصت لفائدة الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى - صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية وذلك لتنزيل المشاريع والعمليات المندرجة ضمن برنامج العمل المعد لهذا الغرض.

■ مشروع 2 : تميمين الموارد البشرية

إن الغلاف المالي المخصص لمشروع تميمين الموارد البشرية يبلغ ما مجموعه 400 ألف درهم برسم سنة 2024، يتم دفعها لفائدة برنامج الأمم المتحدة للمرأة لدعم تفعيل وتنزيل مقاربة النوع والمساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية.

■ مشروع 3 : الحكامة والتنظيم

إن الغلاف المالي المخصص لمشروع الحكامة والتنظيم يبلغ ما مجموعه أربعة ملايين درهم، يتم دفعها لفائدة برنامج الأمم المتحدة للتنمية لدعم مشاريع إصلاح الإدارة في مجال التخليق.

■ مشروع 4 : تجويد الخدمات الإدارية

إن الغلاف المالي المخصص لمشروع تجويد الخدمات الإدارية يبلغ ما مجموعه 10,8 مليون درهم، يتم دفعها لفائدة برنامج الأمم المتحدة للتنمية لدعم مشاريع إصلاح الإدارة في مجال تبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها وتحسين الاستقبال بالمرافق العمومية .

■ مشروع 5 : الإشراف والدعم و المواكبة

● محددات مصاريف التظاهرات:

• محددات مصاريف التظاهرات :

التظاهرات	عدد التظاهرات	عدد المشاركين	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية
الإشراف والدعم والمواكبة	2	1000	1000,00	1 000 000,00

وحدة القياس: مبلغ جزافي إجمالي حسب نوع وطبيعة التظاهرة

• محددات مصاريف التكوين:

التكوين	عدد المستفيدين حسب المجموعات	عدد أيام التكوين في الشهر	الشهور المخصصة لتكوين	عدد أيام التكوين في السنة	التكلفة اليومية للتكوين بالدرهم	التكلفة السنوية للتكوين
دورات تكوينية لفائدة موظفي الوزارة	15	20	8	160	6 250,00	1 000 000,00

▪ محددات مصاريف نظافة وحراسة مقر الوزارة: مصاريف النظافة

مجموع الكلفة الشهرية	نظافة نهاية الأسبوع			نظافة يومية			نظافة مقر الوزارة
	كلفة التمويل الشهرية	الكلفة الشهرية	العدد	كلفة التمويل الشهرية	الكلفة الشهرية	العدد	
8 940,00	700,00	760,00	2	2 500,00	4 980,00	2	الطابق الرابع
8 940,00	700,00	760,00	2	2 500,00	4 980,00	2	الطابق الثالث
8 940,00	700,00	760,00	2	2 500,00	4 980,00	2	الطابق الثاني
8 940,00	700,00	760,00	2	2 500,00	4 980,00	2	الطابق الأول
8 940,00	700,00	760,00	2	2 500,00	4 980,00	2	الطابق الأرضي
8 940,00	700,00	760,00	2	2 500,00	4 980,00	2	الطابق تحت أرضي
22 350,00	1 750,00	1900,00	5	6 250,00	12 450,00	5	الملحقات
75 990,00	5 950,00	6 460,00	17	21 250,00	42 330,00	17	المجموع

▪ فرضيات احتساب مصاريف النظافة

الكلفة السنوية	نظافة مقر الوزارة
762 960,00	نظافة يومية
148 920,00	نظافة نهاية الأسبوع
911 880,00	المجموع

■ مصاريف الحراسة:

المجموع	مكتب الاستقبال	الملحقات	ولووج هو الوزارة	موقف السيارات	مدخل السيد الوزير	المدخل الرئيس للوزارة		
1	1						العدد	مراقب
3 500,00	3 500,00						كلفة الوحدة بالشهر	
42 000,00	42 000,00						التكلفة السنوية	
4	4						العدد	المضيفات
3 500,00	3 500,00						كلفة الوحدة بالشهر	
168 000,00	168 000,00						التكلفة السنوية	
10		3	1	1	2	3	العدد	حراس النهار
3 500,00		3 500,00	3 500,00	3 500,00	3 500,00	3 500,00	كلفة الوحدة بالشهر	
420 000,00		126000,00	42 000,00	42 000,00	84 000,00	126000,00	التكلفة السنوية	
10		3	1	1	2	3	العدد	حراس الليل
3 500,00		3 500,00	3 500,00	3 500,00	3 500,00	3 500,00	كلفة الوحدة بالشهر	
420 000,00		126000,00	42 000,00	42 000,00	84 000,00	126000,00	التكلفة السنوية	
15		6		3	3	3	العدد	حراس أيام العطل
700,00		700,00		700,00	700,00	700,00	كلفة الوحدة بالشهر	
126 000,00		42000,00		21 000,00	21 000,00	21 000,00	التكلفة السنوية	

فرضيات احتساب مصاريف الحراسة

التكلفة السنوية	تكلفة الوحدة بالشهر	العدد	
42 000,00	3 500,00	1	مراقب
168 000,00	3 500,00	4	المضيفات
420 000,00	3 500,00	10	حراس النهار
420 000,00	3 500,00	10	حراس الليل
120 000,00	666,00	15	حراس أيام العطل
1 170 000,00	المجموع		

• اقتناء عتاد معلوماتي من الحواسيب

الكلفة الاجمالية	كلفة الوحدة	عدد الحواسيب الازمة لسنة للحفاظ على مؤشر التقادم في نسبة أقل من 10 في المائة	نسبة التقادم (مؤشر التقادم)	نسبة التجهيز	عدد الحواسيب المتقادمة	عدد الحواسيب	عدد المستعملين
840 000,00	14 000,00	60	22%	100%	80	266	266

كل حاسوب تجاوز خمس سنوات يعتبر متقادما

يهدف عملية الاقتناء إلى الحفاظ على نسبة التغطية بنسبة مائة بالمائة والحفاظ على مؤشر تقادم في نسبة أقل من 10 في المائة، أي أن 10 في المائة فقط من مجموع الحواسيب هي التي يتجاوز عمرها خمس

• اقتناء طابعات

عدد المستعملين	عدد الطابعات	عدد الطابعات المتقدمة	نسبة التجهيز	نسبة التقادم (مؤشر التقادم)	عدد الطابعات اللازمة لسنة للحفاظ على مؤشر التقادم في نسبة أقل من 10 في المائة	كلفة الوحدة	الكلفة الاجمالية
266	80	15	100%	18%	7	25.000,00	175.000,00

الطابعات تستعمل بشكل جماعي، بمعدل طابعة لكل قسم، وطابعة كبيرة لكل مديرية بالإضافة إلى طابعة بالألوان بمعدل طابعة لكل مديرية

كل طابعة تجاوز عمرها 8 تعتبر متقدمة، لأن الوزارة تعقد من حين لآخر وحسب الحاجة سندات طلب لإصلاح بعض الطابعات المهمة والحساسة والتي لا تتوفر الوزارة على بديل لها.

يهدف عملية الاقتناء إلى الحفاظ على نسبة التغطية بنسبة مائة بالمائة والحفاظ على مؤشر تقادم في نسبة أقل من 10 في المائة، أي أن 10 في المائة فقط من مجموع الطابعات التي يتجاوز عمرها ثمان سنوات.

برنامج 429 : الانتقال الرقمي

• محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

■ مشروع 1 : الإشراف والدعم و المواكبة

إن الغلاف المالي المخصص لمشروع الإشراف و الدعم و المواكبة يبلغ ما مجموعه 131,81 مليون درهم، خصص منه مبلغ 91 مليون درهم (أي بنسبة 69 %) لفائدة وكالة التنمية الرقمية.

■ مشروع 2 : تنمية الاقتصاد الرقمي

إن الغلاف المالي المخصص لمشروع تنمية الاقتصاد الرقمي يبلغ ما مجموعه 611,74 مليون درهم، خصص منه مبلغ 600 مليون درهم (أي بنسبة 98 %) لفائدة الحساب المرصد لأمر خصوصية المسمى - صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية- وذلك لتنزيل المشاريع والعمليات المنبثقة عن استراتيجية الانتقال الرقمي.

■ مشروع 3 : تطوير الإدارة الرقمية

إن الغلاف المالي المخصص لمشروع تطوير الإدارة الرقمية يبلغ ما مجموعه 321 مليون درهم، خصص منه مبلغ 273 مليون درهم (أي بنسبة 85 %) لفائدة الحساب المرصد لأمر خصوصية المسمى - صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية- وذلك لتنزيل المشاريع والعمليات المنبثقة عن استراتيجية الانتقال الرقمي.

■ مشروع 4 : تعزيز الشمولية الرقمية

إن الغلاف المالي المخصص لمشروع تعزيز الشمولية الرقمية يبلغ ما مجموعه 512,5 مليون درهم، خصص منه مبلغ 506,5 مليون درهم (أي بنسبة 99 %) لفائدة الحساب المرصد لأمر خصوصية المسمى - صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية- لتنزيل المشاريع والعمليات المنبثقة عن استراتيجية الانتقال الرقمي.

• الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية

<p>وكالة التنمية الرقمية</p>	<p>المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)</p>
<p>برسم سنة 2024، تتوزع الاعانات و التحويلات لفائدة وكالة التنمية الرقمية كالتالي: - 56 مليون درهم كاعانة التسيير من الميزانية العامة، - 35 مليون درهم كاعانة الاستثمار من الميزانية العامة، - 50 مليون درهم كدفع من صندوق الخدمة الاساسية للمواصلات في اطار خارطة الطريق الخاصة بالتحول الرقمي</p>	<p>الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية</p>
<p>- القيام، لحساب الدولة، بتنفيذ استراتيجية تنمية الاستثمار في مجال التنمية الرقمية وتشجيعه والتحفيز عليه. - اقتراح التوجهات العامة، على الحكومة، الواجب اتباعها في مجال التنمية الرقمية. إبداء الرأي في كل المسائل التي تحال إليها من قبل الحكومة ذات الصلة بالتنمية الرقمية. - القيام، في إطار برامج الحكومة الإلكترونية، بوضع التصورات المتعلقة بمشاريع الإدارة الإلكترونية وبتطوير الخدمات العمومية الرقمية وبضمان التشغيل البيئي لها واندماجها بتنسيق وثيق مع السلطات والهيئات المعنية وبالسهر على تنفيذها في إطار اتفاقيات الشراكة مع السلطات</p>	<p>مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط</p>
<p>- التحول الرقمي للإدارة المغربية: تتمثل الركيزة المتعلقة بالحكومة الذكية في تطوير الخدمات العمومية الرقمية وضمان التشغيل البيئي لها واندماجها، بالإضافة إلى وضع المعايير التقنية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الرقمية، وذلك بتنسيق مع السلطات والهيئات المعنية. وتهدف إلى تحسين رضا المرتفق (المواطن والمقاول) عن طريق إطار مرجعي للخدمات التي تقدمها الإدارات باستعمال المجال الرقمي كرافعة من أجل إدارة فعالة وناجعة في خدمة المواطن.</p> <p>- تسريع تطوير الاقتصاد الرقمي بالمغرب: تهدف الركيزة المتعلقة بالمنظومة الرقمية والابتكار إلى تسريع تطوير الاقتصاد الرقمي بالمغرب وتحسين القدرة التنافسية لنسيج المقاولات، وخصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولين الذاتيين والمقاولات الناشئة. يتعلق الأمر بتحفيز وتشجيع النشاط المقاولاتي والابتكار في مجال الاقتصاد الرقمي وتحفيز المقاولات على الاهتمام بالبحث والتطوير وتشجيع نشر الوسائل الرقمية وتطوير استخدامها.</p> <p>- الشمول الرقمي والتنمية البشرية: تهدف هذه الركيزة إلى تقليص الفجوة الرقمية وتشجيع شمول الفئات الهشة باستعمال التكنولوجيات الرقمية. كما تهدف أيضا إلى تكوين الشباب على التكنولوجيات الرقمية الجديدة وجعل الابتكار التكنولوجي في خدمة القطاعات الاجتماعية خصوصا الصحة والتعليم، وذلك من أجل تشجيع التنمية المستدامة بالمملكة.</p> <p>- وضع البيئة الضرورية لضمان نجاح المشاريع الرقمية: تهدف هذه الركيزة إلى وضع البيئة الملائمة للتنمية الرقمية وذلك عن طريق وضع إطار قانوني مناسب وتأهيل مناهج التكوين وتطوير البنية التحتية الرقمية المناسبة.</p>	<p>الأنشطة</p>

وكالة التنمية الرقمية	المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)
	الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية
	مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط
	الأنشطة

البطاقات
التفصيلية
للمؤشرات

ملحق

البطاقة التفصيلية للمؤشر		
تسمية المؤشر	عدد الإجراءات والتدابير المتخذة لإرساء نظام التدبير بالكفاءات	
البرنامج	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	
هدف الوزارة أو المؤسسة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	
الرمز	1.1.124	
المسؤول على المؤشر	السيد مدير تنظيم الإدارة بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.	
المصلحة المستخدمة للمؤشر	قسم الأنظمة الأساسية والأجور	
وصف المؤشر	وحدة القياس	عدد
	مدة القياس	سنوية
	آخر القيم المعروفة	السنة
		القيمة
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	عددي تراكمي
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	إحصاء العمليات التي سيتم إنجازها أو تحيينها في مجال الوظيفة العمومية بهدف استقطاب الكفاءات والمهارات.
	المصالح أو الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	مصلحة التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات مصلحة التكوين المستمر
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	قسم تثمين الموارد البشرية
	المصادقة على المؤشر	مديرية الوظيفة العمومية

<p>المنهجية المعتمدة لإرساء منظومة لتدبير بالكفاءات من خلال اعتماد آليات التقنيات الحديثة في مجال تدبير الموارد البشرية بالشكل الذي يتيح الاستثمار الأمثل للرأس المال البشري من خلال تثمين الكفاءة واعتماد مبادئ الاستحقاق والمردودية.</p> <p>• تجدر الإشارة إلى أن بلوغ القيمة المستهدفة يتم احتسابه بكيفية تراكمية.</p>	<p>كيفية الاحتساب</p>	
<p>الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق بالمديريات لمدة محددة في إطار احترام القواعد المتعلقة بالأرشيف الوزارة المنبثقة عن ميثاق الأرشيف والقانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، ويعتبر مسؤولي المديرية المكلفة مم المسؤولين المكلفين بالاحتفاظ بالبيانات الأساسية.</p>	<p>طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق</p>	
<p>سيتم من خلال التعرف على عدد الإجراءات والتدابير المتخذة لإرساء نظام التدبير بالكفاءات تكوين فكرة حول تقدم إنجاز المشروع</p>	<p>أساليب التأويل</p>	
<p>رفع عدد الإجراءات</p>	<p>منحى التغيير المنشود</p>	
<p>• المؤشر يعتبر من المؤشرات الكمية بحيث يرتكز على وحدة عددية يعكس نسبيا مدى جودة الإجراءات المنجزة ومدى انعكاسها على الخدمات المقدمة للمرتفقين من طرف الموارد البشرية العاملة بالإدارات العمومية،</p> <p>• ضرورة مراجعة النصوص القانونية والتنظيمية،</p> <p>• ارتباط المؤشر بانخراط مختلف المتدخلين (القطاعات المعنية)،</p> <p>• غير أن هذا المؤشر يبقى ذا مدلول مهم في إرساء نموذج جديد للوظيفة العمومية يقوم على تدبير الكفاءات والوظائف.</p>	<p>الحدود ونقاط الضعف المعروفة</p>	<p>أساليب تأويل المؤشر</p>
<p>ارتفاع</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	
	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو تحسين المؤشر</p>

يتعلق هذا المؤشر أساسا بتتبع الإجراءات الهادفة لمراجعة نموذج الوظيفة العمومية القائم على تدبير المسارات المهنية الذي أثبت عدم فعاليته ونجاعته، في اتجاه وضع الأسس والمرتكزات اللازمة لإرساء نموذج جديد للوظيفة العمومية يقوم على تدبير الكفاءات والوظائف، وقادر على استيعاب التحولات الهيكلية التي تعرفها بلادنا على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك وفق منظور يراعي مبدأ التدرج في تنزيل الإصلاحات الكفيلة بتحقيق هذا الانتقال.

تعليق

البطاقة التفصيلية للمؤشر		
تسمية المؤشر	نسبة النساء الموظفات بالمصالح اللامركزية المستفيدات من التكوينات المحفزة لتقلد مناصب المسؤولية	
البرنامج	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	
هدف الوزارة أو المؤسسة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	
الرمز	2.1.124	
المسؤول على المؤشر	السيد مدير تنظيم الإدارة بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.	
المصلحة المستخدمة للمؤشر	مصلحة مقارنة النوع الاجتماعي	
وصف المؤشر	وحدة القياس	%
	مدة القياس	سنوية
	آخر القيم المعروفة	السنة القيمة
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	إحصاء الإجراءات
	المصالح أو الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	مصلحة مقارنة النوع الاجتماعي
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	مصلحة مقارنة النوع الاجتماعي
	المصادقة على المؤشر	مصلحة مقارنة النوع الاجتماعي
كيفية الاحتساب	يتم احتساب هذه النسبة المئوية، من خلال احتساب نسبة الموظفات المستفيدات في كل جهة انطلاقا من العدد الإجمالي للموظفات اللواتي تم اختيارهن للاستفادة من التكوين: = مستفيدين / السنة / العدد الإجمالي؛	

يتم احتساب النسبة المئوية للمستفيدات من التكوين في كل فترة، حيث يتم احتساب نسبة المستفيدات في كل جهة انطلاقا من العدد الإجمالي للموظفات اللواتي تم اختيارهن للاستفادة من التكوين: = مستفيدين / effectif السنة / العدد الإجمالي	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	
يمكن هذا المؤشر من تبيان تقدم الوزارة في مواكبة تطوير كفاءات النساء لتمكينهن من بلوغ مناصب المسؤولية، الى حين بلوغ نسبة 100% من المستفيدات	أساليب التأويل	أساليب تأويل المؤشر
ارتفاع	منحى التغيير المنشود	
يتم تمويل المشروع في إطار شراكة مع منتدى الفدراليات بحيث يتعين، في حالة انتهاء الشراكة وعدم تجديدها، البحث عن مصادر تمويل جديدة لهذا المشروع.	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	
سيتم تقديم قيمة المؤشر نهاية كل سنة، ابتداء من سنة 2023	تاريخ تسليم المؤشر	
يتم العمل على برمجة دورات تكوينية لفائدة النساء المؤهلات لولوج مناصب المسؤولية بجهة الناظور، علما أنه تمت برمجة دورات تكوينية بجهة فاس-مكناس، على أن يتم تعميم التكوينات على باقي جهات المملكة.	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	مخطط وضع أو تحسين المؤشر
يهدف هذا المشروع إلى تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفات العاملات بالمصالح اللامركزية بجميع القطاعات الوزارية وذلك بغية تعزيز وترسيخ مقاربة النوع على المستوى الجهوي وكذا تقوية القدرات المعرفية للموظفات العاملات بالمصالح اللامركزية في مجال المساواة، وتشجيعهن على تقلد مناصب المسؤولية.		تعليق

البطاقة التفصيلية للمؤشر		
تسمية المؤشر	نسبة إنجاز الإجراءات اللازمة لتفعيل خارطة طريق اللاتركيز الإداري	
البرنامج	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	
هدف الوزارة أو المؤسسة	تحسين وتوسيع وتنويع تقديم الخدمات العمومية	
الرمز	1.2.124	
المسؤول على المؤشر	السيد مدير تنظيم الإدارة بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.	
المصلحة المستخدمة للمؤشر	قسم إعادة ميكلية الإدارات واللاتركيز	
وصف المؤشر	وحدة القياس	%
	مدة القياس	6 أشهر
	آخر القيم المعروفة	السنة القيمة
	طبيعة المعطيات الأساسية	البسيط: عدد الإجراءات التي تم القيام بها المقام: مجموع الإجراءات المبرمجة
إعداد المؤشر	طريقة تجميع البيانات الأساسية	التتبع المباشر لإنجاز العمليات من طرف فريق العمل داخل القسم
	المصالح أو الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	قسم إعادة ميكلية الإدارات واللاتركيز
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	قسم إعادة ميكلية الإدارات واللاتركيز
	المصادقة على المؤشر	مديرية تحديث الإدارة
	كيفية الاحتساب	عدد الاختصاصات المفوض سلطتها برسم السنة مقسوم على عدد الاختصاصات المقرر نقلها.
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	توثيق المعطيات وحفظها داخل القسم
	أساليب التأويل	
	أساليب تأويل المؤشر	منحى التغير المنشود
	الارتفاع	

نقطة الضعف ترتبط بتدقيق الاختصاص كاختصاص تقريري	الحدود ونقاط الضعف المعروفة	
نهاية كل سنة	تاريخ تسليم المؤشر	مخطط وضع أو تحسين المؤشر
تجميع المعطيات بعد نهاية كل عملية، تركيبها، المصادقة عليها، احتساب المؤشر.	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
فيما يتعلق بنسبة 40٪ التي تم تحقيقها سنة 2020، فإنها تمثل عدد الاجراءات التي أنجزتها الوزارة من بين 25 اجراء المتوقع انجازه.		تعليق

البطاقة التفصيلية للمؤشر												
تسمية المؤشر	نسبة إنجاز الوحدات النموذجية وفق النظام المرجعي للاستقبال لضمان مساواة ولوج الأشخاص للمرافق العمومية											
البرنامج	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية											
هدف الوزارة أو المؤسسة	تحسين وتوسيع وتنوع تقديم الخدمات العمومية											
الرمز	2.2.124											
المسؤول على المؤشر	السيد مدير تنظيم الإدارة بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.											
المصلحة المستخدمة للمؤشر	المديرية المكلفة بتحديث الإدارة - قسم تبسيط المساطر الإدارية ودعم الأخلاقيات- مصلحة تحسين جودة الخدمات العمومية											
وصف المؤشر	وحدة القياس	%										
	مدة القياس	النسبة المئوية										
إعداد المؤشر	آخر القيم المعروفة	<table border="1"> <tr> <td>السنة</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>القيمة</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> </table>	السنة					القيمة				
	السنة											
القيمة												
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	عدد الوحدات النموذجية المستهدفة عدد الوحدات المستفيدة من تنزيل النظام المرجعي للاستقبال										
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	عدد الوحدات التي تم اختيارها كنموذج لتنزيل النظام المرجعي للاستقبال اتفاقيات الشراكة الموقعة مع القطاعات المعنية										
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	المديرية المكلفة بتحديث الإدارة - قسم تبسيط المساطر الإدارية ودعم الأخلاقيات- مصلحة تحسين جودة الخدمات العمومية										

<p>المديرية المكلفة بتحديث الإدارة - قسم تبسيط المساطر الإدارية ودعم الأخلاقيات- مصلحة تحسين جودة الخدمات العمومية</p>	<p>المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات</p>	
<p>المديرية المكلفة بتحديث الإدارة - قسم تبسيط المساطر الإدارية ودعم الأخلاقيات- مصلحة تحسين جودة الخدمات العمومية</p>	<p>المصادقة على المؤشر</p>	

يتم احتساب نسبة إنجاز كل موقع، حسب التقدم في إنجاز المراحل التالية:
وتجدر الإشارة هنا أن احتساب نسبة إنجاز أي مرحلة رهين بتنفيذها بشكل كلي.

المرحلة	المراحل الفرعية	نسبة إنجاز المراحل	
الدراسة	الدراسة التشخيصية للموقع	20,0%	
الإنجاز	إعداد واعتماد التصميم الجديد للموقع	إعداد التصميم ثلاثي الأبعاد والمصادقة عليه	10,0%
		إعداد دفاتر التحملات المفصلة لأشغال التهيئة وتجهيز الفضاءات	10,0%
	أشغال إعادة التهيئة والاستقبال	أشغال إعادة التهيئة على المستويين الداخلي والخارجي	25,0%
		وضع نظام ضبط الصفوف ووضع نظام المراقبة بالكاميرات	12,5%
		التجهيز المكثي	12,5%
		وضع وسائل التشوير الداخلي والخارجي	10,0%

وتجدر الإشارة هنا أن احتساب نسبة إنجاز أي مرحلة رهين بتنفيذها بشكل كلي.

طريقة الاحتساب): (البسط) مجموع نسب إنجاز المواقع * 100 / (المقام) عدد المواقع النموذجية والمحدد في 30 موقعا.

كيفية
الاحتساب

المؤشرات الفرعية: نسبة التطبيق الفعلي للمعايير المتعلقة بالنوع والأشخاص ذوي الحركة المحدودة على مستوى الوحدات النموذجية للاستقبال بالنسبة لكل موقع نموذجي، يتم حساب النسبة التالية:

(البسط) مجموع أداءات المعايير / (المقام) عدد المعايير (8 في هذه الحالة) * 3

ويساوي هذا المؤشر الفرعي المتوسط الحسابي للنسب المحصل عليها في المواقع النموذجية المنجزة خلال السنة المراد حساب هذا المؤشر الفرعي فيها..

المؤشرات الفرعية: نسبة احترام المواقع النموذجية لمعايير النظام المرجعي للاستقبال بالنسبة لكل موقع نموذجي، وبالنسبة لكل التزام، يتم حساب النسبة التالية:

(البسط) مجموع أداءات المعايير / (المقام) عدد المعايير * 3

ويحسب بعد ذلك المتوسط الحسابي للنسب المحصل عليها بالنسبة للالتزامات العشرة.

ويساوي هذا المؤشر الفرعي المتوسط الحسابي للنسب المحصل عليها في المواقع النموذجية المنجزة خلال السنة المراد حساب هذا المؤشر الفرعي فيها.

<p>الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق بالمديريات لمدة محددة في إطار احترام القواعد المتعلقة بالأرشيف الوزارة المنبثقة عن ميثاق الأرشيف والقانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، ويعتبر مسؤولي المديرية المكلفة هم المسؤولون المكلفين بالاحتفاظ بالبيانات الأساسية.</p>	<p>طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق</p>	
<p>عند القيام بعملية التشخيص الأولي للموقع النموذجي الذي وقع الاختيار عليه من طرف الشركاء ووضع مخطط العمل لتحسين الاستقبال بفضاءات الاستقبال بذات الموقع، تتحدد سلفا المعايير التي سيتم تنزيلها بالموقع حسب الإمكانيات التي تتيحها البنية المقترحة. بحيث يسعى البرنامج إلى تنزيل ما أمكن من المعايير المثبتة بالمبادئ العشرة لميثاق الاستقبال. وتجدر الإشارة أيضا أن قيمة المؤشر لا تعكس بالضرورة عدد الوحدات المنجزة، فمثلا إذا بلغت قيمة المؤشر 50% فهذا لا يعني أن نصف عدد المواقع النموذجية قد تم إنجازه، وذلك راجع بالأساس إلى إمكانية تواجد مجموعة من المواقع قيد الإنجاز في نفس الوقت.</p>	<p>أساليب التأويل</p>	<p>أساليب تأويل المؤشر</p>
<p>ارتفاع</p>	<p>منحى التغيير المنشود</p>	
<p>ارتباط المؤشر بانخراط القطاعات المعنية وبتوفر الاعتمادات المالية اللازمة. يبقى رهين بوضعية الفضاء المخصص للاستقبال. عدد مهم من البنايات الإدارية العمومية، رغم حداثة بنائها، لا تراعي مجموعة كبيرة من المعايير التي حددتها منظومة الاستقبال.</p>	<p>الحدود و نقاط الضعف المعروفة</p>	
<p>كل سنة حسب عدد المواقع النموذجية المنجزة</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو تحسين المؤشر</p>
<p>يمكن تعميم المؤشر تدريجيا من طرف القطاعات الشريكة أثناء عملية التعميم، كما يمكن أخذه كمعيار أساسي خلال عملية اقتناء أو بناء أو تهيئ مقرات إدارية أخرى خصوصا المتعلقة منها بالاستقبال.</p>	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	
<p>الموضوع يقتضي إصدار نصوص تنظيمية تلزم الإدارات العمومية بمضامين منظومة الاستقبال بكل أنواعها وحسب مجالات تدخلها، مع القيام بحملات تواصلية وتحسيسية قصد التعريف بأهميتها في عملية تنظيم المرفق العمومي وتقديم الخدمة العمومية.</p>		<p>تعليق</p>

البطاقة التفصيلية للمؤشر			
تسمية المؤشر		عدد القرارات الإدارية المبسطة	
البرنامج		إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	
هدف الوزارة أو المؤسسة		تحسين وتوسيع وتنويع تقديم الخدمات العمومية	
الرمز		3.2.124	
المسؤول على المؤشر		السيد مدير تنظيم الإدارة بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.	
المصلحة المستخدمة للمؤشر		المديرية المكلفة بتحديث الإدارة -قسم تبسيط المساطر الإدارية ودعم الأخلاقيات-مصلحة توحيد وتبسيط المساطر	
وصف المؤشر		وحدة القياس	عدد
		مدة القياس	سنوية
آخر القيم المعروفة		السنة	2022
		القيمة	22 قرارا إداريا
إعداد المؤشر		يحتسب هذا المؤشر بالنسبة للقرارات الإدارية التي تمت المصادقة على صيغتها المبسطة من طرف اللجنة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية. عدد القرارات الإدارية المبسطة سنويا	
إعداد المؤشر		طريقة تجميع البيانات الأساسية	
إعداد المؤشر		المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	
إعداد المؤشر		المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	
إعداد المؤشر		المصادقة على المؤشر	
إعداد المؤشر		كيفية الاحتساب	
إعداد المؤشر		عدد القرارات الإدارية المبسطة سنويا.	

<p>الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق بالمديريات المكلفة لمدة محددة في إطار احترام القواعد المتعلقة بالأرشيف الوزارة المنبثقة عن ميثاق الأرشيف والقانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، ويعتبر مسؤولي المديرية المكلفة هم المسؤولون المكلفين بالاحتفاظ بالبيانات الأساسية.</p>	<p>طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق</p>	
	<p>أساليب التأويل</p>	
<p>ارتفاع</p>	<p>منحى التغير المنشود</p>	<p>أساليب تأويل المؤشر</p>
	<p>الحدود و نقاط الضعف المعروفة</p>	
<p>المؤشر متوفر</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	
<p>يرتكز هذا المؤشر على إعطاء الأولوية للقرارات الإدارية المتعلقة بالاستثمار؛ وكذا القرارات التي تدخل ضمن المجالات ذات الأولوية بالنسبة للبرنامج الحكومي (المجال الاجتماعي - الصحة - الأشخاص في وضعية إعاقة - مغاربة العالم).</p>	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو تحسين المؤشر</p>
<p>إن تحقيق هدف تبسيط عدد كبير من المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية المقدمة للمرتفقين مرتبط بشرطين أساسيين:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مصادقة اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية على برنامج العمل السنوي؛ • انخراط جميع المتدخلين في القرارات الإدارية وأجراء الصيغة المبسطة لهذه القرارات على مستوى مصالحها. 		<p>تعليق</p>

البطاقة التفصيلية للمؤشر							
تسمية المؤشر	نسبة إنجاز مشاريع القطاع في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد						
البرنامج	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية						
هدف الوزارة أو المؤسسة	تعزيز النزاهة والشفافية						
الرمز	1.3.124						
المسؤول على المؤشر	السيد مدير تنظيم الإدارة بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.						
المصلحة المستخدمة للمؤشر	قسم تبسيط المساطر ودعم الأخلاقيات						
وصف المؤشر	وحدة القياس	%					
	مدة القياس	نسبة مئوية					
	آخر القيم المعروفة	<table border="1"> <tr> <td></td> <td>السنة</td> <td>2021</td> </tr> <tr> <td></td> <td>القيمة</td> <td>82%</td> </tr> </table>		السنة	2021		القيمة
	السنة	2021					
	القيمة	82%					
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	تتبع تنفيذ المشاريع عن طريق الاجتماعات مع مسؤولي المشاريع وكذا عبر النظام الإلكتروني المحدث لهذا الغرض					
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	تتبع تنفيذ المشاريع الأرقام الواردة في التقرير التركيبي السنوي الذي يرفع للجنة الوطنية لمكافحة الفساد					
	المصالح أو الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	قسم تبسيط المساطر ودعم الأخلاقيات					
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	قسم تبسيط المساطر ودعم الأخلاقيات					
	المصادقة على المؤشر	مديرية تحديث الإدارة					

<p>تطبيق المعاملات (coefficient/pondération) من أجل احتساب نسبة إنجاز كل نشاط على حدة (Taux de réalisation de l'activité). ثم احتساب نسبة إنجاز المشروع (Taux de réalisation du projet) وفي الأخير متوسط نسب إنجاز كافة المشاريع. اذن نسبة إنجاز مشاريع القطاع في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد هي مجموع نسب إنجاز كل المشاريع/عدد المشاريع 27.</p>	<p>كيفية الاحتساب</p>	
<p>التقرير التركيبي السنوي الذي يرفع للجنة الوطنية لمكافحة الفساد؛ النظام الإلكتروني الخاص بتتبع مشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛ نسخ من مخرجات المشاريع. الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق بالمديريات وذلك في إطار احترام القواعد المتعلقة بالأرشيف الوزارة المنبثقة عن ميثاق الأرشيف والقانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، ويعتبر مسؤولي المديرية المكلفة هم المسؤولون المكلفين بالاحتفاظ بالبيانات الأساسية.</p>	<p>طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق</p>	
<p>يمكن هذا المؤشر من رصد مدى تقدم تنفيذ التزامات القطاع فيما يخص مشاريعه المدرجة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد</p>	<p>أساليب التأويل</p>	
<p>منحى تصاعدي</p>	<p>منحى التغير المنشود</p>	
<p>عدم قدرة المؤشر على رصد صعوبات تنفيذ المشاريع. غير أن تنفيذ المشاريع المدرجة في الاستراتيجية هو وحده الكفيل بخلق الأثر المنشود لدى المرتفق وبالتالي بلوغ أهداف الاستراتيجية.</p>	<p>الحدود ونقاط الضعف المعروفة</p>	<p>أساليب تأويل المؤشر</p>
<p>- 31 يناير من كل سنة لتحديد وضعية الإنجاز للسنة N-1</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	
<p>عقد لقاءات مع أصحاب المشاريع لتقييم الحصيلة السنوية ومعيقات الأداء</p>	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو تحسين المؤشر</p>
<p>يتوقف نجاح المشروع على تحسين وتيرة إنجاز مشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وإدراج بعد النوع في مشاريع الاستراتيجية ككل، وتحسين نظام حكامتها بما يضمن استدامة المعطيات ومقروئيتها.</p>	<p>تعليق</p>	

البطاقة التفصيلية للمؤشر									
تسمية المؤشر	نسبة الامتثال لمعايير المشاركة والاعداد المشترك للحكومة المنفتحة								
البرنامج	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية								
هدف الوزارة أو المؤسسة	تعزيز النزاهة والشفافية								
الرمز	2.3.124								
المسؤول على المؤشر	السيد مدير تنظيم الإدارة بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.								
المصلحة المستخدمة للمؤشر	قسم التشريع والدراسات								
وصف المؤشر	وحدة القياس	%							
	مدة القياس	دورة خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة التي هي حاليا 2 سنوات							
	آخر القيم المعروفة	<table border="1"> <tr> <td>السنة</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>القيمة</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> </table>	السنة				القيمة		
السنة									
القيمة									
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	معايير المشاركة والاعداد المشترك لمبادرة الشراكة للحكومة المنفتحة							
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	تقارير التقييم المنجزة من طرف الخبير المستقل لمبادرة الشراكة للحكومة المنفتحة (PGO)							
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	قسم التشريع والدراسات							
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	قسم التشريع والدراسات							
	المصادقة على المؤشر	المديرية المكلفة بالدراسات والتواصل والتعاون							
	كيفية الاحتساب	IndPGO = 100 * عدد متطلبات المعايير المنجزة/عدد المتطلبات لجميع المعايير							

<p>تقارير التقييم المنجزة من طرف الخبير المستقل لمبادرة الشراكة للحكومة المنفتحة (PGO) المنشورة على / La source : portail du PGO section Maroc https://www.opengovpartnership.org/?s=morocco#documents يتم الاحتفاظ بالمعطيات خاصة بنسخ رقمية للوائح الحضور وكذا لجداول الاحتساب تحسبا للتدقيق بالمديريات وذلك في إطار احترام القواعد المتعلقة بالأرشيف الوزارة المنبثقة عن ميثاق الأرشيف والقانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، ويعتبر مسؤولي المديرية المكلفة هم المسؤولون المكلفين بالاحتفاظ بالبيانات الأساسية.</p>	<p>طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق</p>	
<p>أكثر من 80% من النسبة المستهدفة : أداء جيد من 70% إلى 80% من النسبة المستهدفة: أداء متوسط اقل من 70% من النسبة المستهدفة : أداء ضعيف</p>	<p>أساليب التأويل</p>	<p>أساليب تأويل المؤشر</p>
<p>ارتفاع</p>	<p>منحى التغيير المنشود</p>	
<p></p>	<p>الحدود و نقاط الضعف المعروفة</p>	
<p>عند نهاية فترة تنفيذ خطة العمل (سنتين)</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو تحسين المؤشر</p>
<p></p>	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	
<p>تجدر الإشارة إلى أن المبادرة المتعلقة بالحكومة المنفتحة تشتغل على برنامج عمل يتم تجديده كل سنتين.</p>	<p>تعليق</p>	

البطاقة التفصيلية للمؤشر		
تسمية المؤشر	نسبة نجاعة تدبير المكتبيات	
البرنامج	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	
هدف الوزارة أو المؤسسة	التدبير الأمثل للمصالح وتجويد الخدمات	
الرمز	1.4.124	
المسؤول على المؤشر	السيد مدير تنظيم الإدارة بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.	
المصلحة المستخدمة للمؤشر	مصلحة الشؤون العامة مصلحة البرمجة المالية	
وصف المؤشر	وحدة القياس	درهم
	مدة القياس	سنوي
	آخر القيم المعروفة	السنة القيمة
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	البسط: مجموع نفقات المكتبيات المقام: عدد مناصب المكتبيات
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	استغلال التطبيق المعلوماتي المتعلق ببرمجة وتنفيذ الميزانية .
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	مصلحة البرمجة المالية مصلحة تدبير الموارد المالية
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	مصلحة البرمجة المالية
	المصادقة على المؤشر	مديرية الموارد البشرية والمالية: قسم البرمجة والموارد المالية

<p>البسط: يندرج ضمن نفقات المكتبيات:</p> <p>-اقتناء الحواسيب</p> <p>-شراء الطابعات</p> <p>-اللوازم المعلوماتية</p> <p>المقام: عدد موظفي وزارة الانتقال الرقمي و إصلاح الإدارة</p>	<p>كيفية الاحتساب</p>	
<p>يتم الاحتفاظ بالمعطيات خاصة بنسخ رقمية للوائح الحضور وكذا لجداول الاحتساب تحسبا للتدقيق بالمديريات وذلك في إطار احترام القواعد المتعلقة بالأرشيف الوزارة المنبثقة عن ميثاق الأرشيف والقانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، ويعتبر مسؤولي المديرية المكلفة هم المسؤولون المكلفين بالاحتفاظ بالبيانات الأساسية. المدة: 5 سنوات المسؤول عن الاحتفاظ بالمعطيات: مصلحة البرمجة المالية الاحتفاظ بالمعطيات: في أرشيف المصلحة</p>	<p>طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق</p>	
<p>متوسط التكلفة السنوية لمنصب خاص بالمكتبيات بالنسبة لمجموعة معينة من المناصب</p>	<p>أساليب التأويل</p>	
	<p>منحى التغير المنشود</p>	
<p>تبقى التكلفة السنوية لمنصب المكتبيات خاضعة لكيفية استغلال التجهيزات واللوازم المكتبية وكذا مواجهة تقادمها</p> <p>(Amortissement des équipements bureautiques)</p>	<p>الحدود ونقاط الضعف المعروفة</p>	<p>أساليب تأويل المؤشر</p>
<p>تنازلي</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	
	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو تحسين المؤشر</p>

ملحوظة: لقد تم وضع هذا المؤشر ابتداء من سنة 2021 بهدف توحيد وانسجام مؤشرات الدعم وفق التوجه المعتمد من طرف وزارة الاقتصاد والمالية .
تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع توقع سنة 2023 المحدد في مبلغ 28863 درهم، يرجع إلى كون هذه السنة ستعرف تهيئة مقر جديد لاحتضان المصالح المكلفة بالانتقال الرقمي وتجهيزها بالأثاث والمعدات والعتاد المعلوماتي.

تعليق

البطاقة التفصيلية للمؤشر											
تسمية المؤشر	معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات										
البرنامج	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية										
هدف الوزارة أو المؤسسة	التدبير الأمثل للمصالح وتجويد الخدمات										
الرمز	2.4.124										
المسؤول على المؤشر	السيد مدير تنظيم الإدارة بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.										
المصلحة المستخدمة للمؤشر	المديرية المكلفة بالنظم المعلومات										
وصف المؤشر	وحدة القياس	%									
	مدة القياس										
	آخر القيم المعروفة	<table border="1"> <tr> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td>السنة</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td>القيمة</td> </tr> </table>					السنة				
				السنة							
				القيمة							
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	حساب المؤشر عبر إنجاز افتحاص موضوعي شامل، من طرف مكتب افتحاص معتبر									
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	حساب المؤشر عبر إنجاز افتحاص موضوعي شامل، من طرف مكتب افتحاص معتبر									
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	جدول التتبع الذي، يوفره موقع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، والذي يخول إمكانية تتبع مدى نضج وتطبيق التوجيهات على مستوى جميع المؤشرات والنقاط موضوع التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات. ويتكون من ستة مؤشرات أساسية : 1. المستوى التنظيمي 2. خرائطية نظم المعلومات 3. ميزانية أمن نظم الملعمات 4. مراقبة المشرفين 5. أمن المعلومات 6. التكوين والتحسيس									
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	المديرية المكلفة بالنظم المعلومات									
	المصادقة على المؤشر	المديرية المكلفة بالنظم المعلومات									

<p>يعبر هذا المؤشر عن مدى امتثال نظم معلومات الوزارة، للتوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات، موضوع منشور رئيس الحكومة رقم 3-2014 حول تطبيق التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات، والذي تم تأكيده في القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني.</p> <p>وتعتبر التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات، الذي تصدره المديرية العامة لنظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني، بمثابة خارطة طريق من أجل رفع مستوى الحماية ومستوى النضج الأمني لجميع أنظمة المعلومات.</p>	<p>كيفية الاحتساب</p>	
<p>الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق بالمديريات لمدة معينة وذلك في إطار احترام القواعد المتعلقة بالأرشفة بالوزارة المنبثقة عن ميثاق الأرشفة والقانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشفة، ويعتبر مسؤولي المديرية المكلفة هم المسؤولون المكلفين بالاحتفاظ بالبيانات الأساسية.</p>	<p>طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق</p>	
	<p>أساليب التأويل</p>	
<p>تصاعدي</p>	<p>منحى التغير المنشود</p>	
<p>يتجلى قصور المؤشر في صعوبة إنجازها بالموارد ، كما قد يخل ذلك بموضوعيته وحياده.</p> <p>فيجب حساب المؤشر عبر إنجاز افتتاح موضوعي شامل، من طرف مكتب افتتاح معتبر، مما يشكل كلفة مهمة.</p>	<p>الحدود و نقاط الضعف المعروفة</p>	<p>أساليب تأويل المؤشر</p>
<p>سنوي</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو تحسين المؤشر</p>
	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	
		<p>تعليق</p>

البطاقة التفصيلية للمؤشر		
تسمية المؤشر	معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية	
البرنامج	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	
هدف الوزارة أو المؤسسة	التدبير الأمثل للمصالح وتجويد الخدمات	
الرمز	3.4.124	
المسؤول على المؤشر	السيد مدير تنظيم الإدارة بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.	
المصلحة المستخدمة للمؤشر	قسم الموارد البشرية	
وصف المؤشر	وحدة القياس	%
	مدة القياس	
	آخر القيم المعروفة	السنة القيمة
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	قانون المالية وثائق التوظيف النظام المعلوماتي لتدبير الموارد البشرية بنك المعطيات الخاص بالتكوين المستمر
	المصالح أو الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	قسم الموارد البشرية
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	قسم الموارد البشرية
	المصادقة على المؤشر	مديرية الموارد البشرية والمالية
	كيفية الاحتساب	<ul style="list-style-type: none"> البسط: مجموع المدبرين المكلفين بتدبير الموارد البشرية والتكوين بالوزارة. المقام: عدد الموظفين.
طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	المدة: 5 سنوات المسؤول: قسم الموارد البشرية	

أقل من 50 %: أداء ضعيف بين 51 % و 80 %: أداء متوسط أكثر من 81 %: أداء جيد	أساليب التأويل	أساليب تأويل المؤشر
ارتفاع	منحى التغيير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	
شهر يناير من السنة الموالية لسنة المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	مخطط وضع أو تحسين المؤشر
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
<p>إن تطور هذا المؤشر يندرج في اتجاه منخفض ويهدف على المدى المتوسط البعيد إلى عقلنة تعيين الموارد البشرية المكلفة بوظيفة تدبير الموارد البشرية بغية تقوية الأنشطة الأساسية (activité) de (métier) للوزارة.</p> <p>ملحوظة: لقد تم وضع هذا المؤشر ابتداء من سنة 2021 بهدف توحيد وانسجام مؤشرات الدعم وفق التوجه المعتمد من طرف وزارة الاقتصاد والمالية .</p>		تعليق

البطاقة التفصيلية للمؤشر		
تسمية المؤشر	نسبة السائقين المدربين على القيادة الإيكولوجية	
البرنامج	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	
هدف الوزارة أو المؤسسة	الإسهام في بلورة مختلف أبعاد مثالية الإدارة	
الرمز	1.5.124	
المسؤول على المؤشر	السيد مدير تنظيم الإدارة بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.	
المصلحة المستخدمة للمؤشر		
وصف المؤشر	وحدة القياس	%
	مدة القياس	
	آخر القيم المعروفة	السنة القيمة
	طبيعة المعطيات الأساسية	
إعداد المؤشر	طريقة تجميع البيانات الأساسية	
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	
	المصادقة على المؤشر	
	كيفية الاحتساب	تكوين سائقين في مجال السياقة الإيكولوجية. البسط : عدد السائقين المستفيدين من التكوين في السياقة الإيكولوجية. المقام: مجموع سائقي الوزارة.

	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	أساليب تأويل المؤشر
	أساليب التأويل	
	منحى التغيير المنشود	
	الحدود ونقاط الضعف المعروفة	مخطط وضع أو تحسين المؤشر
	تاريخ تسليم المؤشر	
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	تعليق
<p>يعد هذا المؤشر من المؤشرات الموضوعية بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2017-2030.</p> <p>ملحوظة: لقد تم وضع هذا المؤشر ابتداء من سنة 2021 بغاية توحيد وانسجام مؤشرات الدعم وفق التوجه المعتمد من طرف وزارة الاقتصاد والمالية.</p>		

البطاقة التفصيلية للمؤشر		
تسمية المؤشر	نسبة الولوج إلى التكوين	
البرنامج	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	
هدف الوزارة أو المؤسسة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات بالوزارة	
الرمز	1.6.124	
المسؤول على المؤشر	السيد مدير تنظيم الإدارة بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.	
المصلحة المستخدمة للمؤشر	مدير الموارد البشرية والمالية بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	
وصف المؤشر	وحدة القياس	%
	مدة القياس	سنوي
	آخر القيم المعروفة	السنة القيمة
	إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية
إعداد المؤشر	طريقة تجميع البيانات الأساسية	مخطط التكوين المستمر لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	قسم تدبير الموارد البشرية؛ مصلحة التكوين المستمر؛ مخطط التكوين المستمر لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	قسم تدبير الموارد البشرية؛ مصلحة التكوين المستمر.
	المصادقة على المؤشر	المديرية المكلفة بالموارد البشرية والمالية

<p>تم احتساب هذا المؤشر بقسمة عدد المستفيدين من التكوين خلال السنة على عدد الموظفين إلى أن عدد المستفيدين من التكوين هو عدد الافراد الذين شاركوا في تكوين واحد خلال السنة، بالنسبة للشخص الذي شارك في عدة تكوينات فيحتسب مرة واحدة.</p> <p>ويتم احتساب المؤشر الفرعي كالتالي:</p> <p>عدد النساء المستفيدات من التكوين/مجموع عدد النساء بالوزارة</p>	<p>كيفية الاحتساب</p>	
	<p>طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق</p>	
	<p>أساليب التأويل</p>	
	<p>منحى التغير المنشود</p>	<p>أساليب تأويل المؤشر</p>
	<p>الحدود و نقاط الضعف المعروفة</p>	
	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	
	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو تحسين المؤشر</p>
<p>يبين هذا المؤشر تطور الاستجابة لمنظور النوع الاجتماعي من خلال برامج التكوين المستمر التي تستجيب لحاجيات موظفي وموظفات الوزارة .</p> <p>ملحوظة: لقد تم وضع هذا المؤشر ابتداء من سنة 2021 بهدف توحيد وانسجام مؤشرات وفق التوجه المعتمد من طرف الوزارة الاقتصاد والمالية .</p>		<p>تعليق</p>

البطاقة التفصيلية للمؤشر		
تسمية المؤشر	نسبة الاستجابة لحاجيات القطاعات الوزارية من الأعوان الناطقين بالأمازيغية	
البرنامج	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	
هدف الوزارة أو المؤسسة	تعزيز استعمال الأمازيغية في الإدارات العمومية	
الرمز	1.7.124	
المسؤول على المؤشر	السيد مدير تنظيم الإدارة بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.	
المصلحة المستخدمة للمؤشر	مصلحة الشؤون الاجتماعية	
وصف المؤشر	وحدة القياس	%
	مدة القياس	ثلاث سنوات
	آخر القيم المعروفة	السنة القيمة
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	عدد الإجراءات المنجزة
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	النسبة تتعلق بالعمليات المنجزة والتي جاء بها مخطط العمل
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	مصلحة الشؤون الاجتماعية
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	مصلحة الشؤون الاجتماعية
	المصادقة على المؤشر	مديرية الوظيفة العمومية
	كيفية الاحتساب	النسبة تتعلق بالعمليات المنجزة والتي جاء بها مخطط العمل. ملحوظة: المؤشر تراكمي.
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق بالمديريات لمدة محددة في إطار احترام القواعد المتعلقة بالأرشيف الوزارة المنبثقة عن ميثاق الأرشيف والقانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، ويعتبر مسؤولي المديرية المكلفة هم المسؤولون المكلفين بالاحتفاظ بالبيانات الأساسية.

	أساليب التأويل	أساليب تأويل المؤشر
	منحى التغير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	
	تاريخ تسليم المؤشر	مخطط وضع أو تحسين المؤشر
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
	المشروع لايزال في بدايته.	تعليق

البطاقة التفصيلية للمؤشر			
تسمية المؤشر	ترتيب المغرب حسب مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية		
البرنامج	الانتقال الرقمي		
هدف الوزارة أو المؤسسة	تسريع رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين		
الرمز	1.1.429		
المسؤول على المؤشر	السيدة الكاتبة العامة.		
المصلحة المستخدمة للمؤشر	المديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقال الرقمي		
وصف المؤشر	وحدة القياس	عدد	
	مدة القياس	سنتين	
آخر القيم المعروفة	السنة	2022	2020
	القيمة	101	106
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	ترتيب حسب مؤشر EGDI الذي يقيس حالة تطور الخدمات العامة عبر الإنترنت في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة. ويقوم المؤشر بتقييم مدى نضج مواقع الويب الخاصة بالإدارات في الدولة وكذلك خصائص وصول السكان إلى الخدمات العامة عبر الإنترنت (البنية التحتية والتعليم والخدمات عبر الخط). 1. توفير الخدمات عبر الإنترنت (فهرس الخدمات عبر الإنترنت ، OSI)؛ 2. البنية التحتية للاتصالات (TII)؛ 3. القدرة على التنفيذ (مؤشر رأس المال البشري ، HCI)؛	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	مصدر الترتيب هو منظمة الأمم المتحدة. المعطيات المتعلقة بكيفية احتساب مؤشر مركب يسمى ب" مؤشر منظمة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية"،	
المصالح أو الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	منظمة الأمم المتحدة هي المصلحة المسؤولة عن إنتاج هذه المعطيات والمنتجة لهذه البيانات، وهذه الهيئة الوحيدة التي تقدم ترتيب المغرب في مؤشر تنمية الإدارة الرقمية والمصلحة المسؤولة عن هذا الاختيار هي الوزارة وهي التي تقوم بمراقبة العمل المنجز من طرف منظمة الأمم المتحدة.		

<p>المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات</p> <p>المصلحة المسؤولة عن تجميع المعطيات في إطار الدراسة الاستقصائية لتقييم الخبراء للتواجد الإلكتروني لجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة المئة وثلاثة وتسعين.</p>	<p>المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات</p>	
<p>منظمة الأمم المتحدة</p>	<p>المصادقة على المؤشر</p>	
<p>تقوم منظمة الأمم المتحدة، كل سنتين، بترتيب 193 دولة حسب مؤشر مركب يسمى بـ "مؤشر منظمة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية"، وهو معدل للمؤشرات الثلاث التالية:</p> <div style="text-align: center;">  <p>مجال عمل الحكومة الإلكترونية</p> </div>	<p>كيفية الاحتساب</p>	
<p>تقارير المنظمة وبوابتها، https://publicadministration.un.org/ar/Research/UN-e-Government-Surveys</p>	<p>طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق</p>	
<p>مؤشر منظمة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية يقيم المواقع الإلكترونية الوطنية وكيفية تطبيق سياسات واستراتيجيات الحكومة الوطنية بشكل عام، وعلى وجه الخصوص قطاعات تقديم الخدمات الأساسية. ويصنف التقييم أداء الحكومة الإلكترونية للدول المتناسب مع بعضه البعض، وفقا لكونه مقياسا مطلقا، تتم جدولة النتائج وجمعها مع مجموعة من المؤشرات التي تقيس قدرة الدولة على المشاركة في المجتمع المعلوماتي، التي بدونها تكون جهود تنمية الحكومة الإلكترونية محدودة الاستخدام المباشر.</p>	<p>أساليب التأويل</p>	<p>أساليب تأويل المؤشر</p>
<p>انخفاض وتناقصي</p>	<p>منحى التغير المنشود</p>	
<p>انتظار كل سنتين للحصول على المؤشر.</p>	<p>الحدود ونقاط الضعف المعروفة</p>	
<p>إنتاج المؤشر كل سنتين</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	<p>مخطط وضع</p>
<p>في إطار منظمة الأمم المتحدة</p>	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>أو تحسين المؤشر</p>

يستند مؤشر تنمية الإدارة الإلكترونية على الدراسة الاستقصائية لتقييم الخبراء للتواجد الإلكتروني لجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة المئة وثلاثة وتسعين، حيث يقيم المواقع الإلكترونية الوطنية وكيفية تطبيق سياسات واستراتيجيات الحكومة الوطنية بشكل عام، وعلى وجه الخصوص قطاعات تقديم الخدمات الأساسية.

تعليق

يتم اصدار "مؤشر منظمة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية"، كل سنتين، فحسب آخر اصدار لهذا المؤشر برسم سنة 2022 احتل المغرب الرتبة 101 عالميا من أصل 193 دولة.

البطاقة التفصيلية للمؤشر		
تسمية المؤشر	عدد المساطر المرقمنة	
البرنامج	الانتقال الرقمي	
هدف الوزارة أو المؤسسة	تسريع رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين	
الرمز	2.1.429	
المسؤول على المؤشر	السيدة الكاتبة العامة.	
المصلحة المستخدمة للمؤشر	مديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقال الرقمي	
وصف المؤشر	وحدة القياس	عدد
	مدة القياس	
	آخر القيم المعروفة	السنة القيمة
	طبيعة المعطيات الأساسية	عدد
إعداد المؤشر	طريقة تجميع البيانات الأساسية	جرد المساطر والإجراءات المرقمنة لدا القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	المديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقال الرقمي. القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	المديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقال الرقمي
	المصادقة على المؤشر	المديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقال الرقمي
	كيفية الاحتساب	عدد المساطر المرقمنة سنويا.
طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق بالمديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقال الرقمي لمدة معينة وذلك في إطار احترام القواعد المتعلقة بالأرشيف الوزارة المنبثقة عن ميثاق الأرشيف والقانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، ويعتبر مسؤولي المديرية المكلفة هم المسؤولون المكلفين بالاحتفاظ بالبيانات الأساسية.	
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل	

تصاعدي	منحى التغيير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	
	تاريخ تسليم المؤشر	مخطط وضع أو تحسين المؤشر
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
<p>إن تحقيق هدف رقمنة المساطر والإجراءات الإدارية مرتبط ب:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأولويات الإستراتيجية والمجالات المستهدفة بالبرنامج الحكومي؛ • انخراط جميع المتدخلين في القرارات الإدارية وأجراً الصيغة المبسطة لهذه القرارات على مستوى مصالحها؛ • المقاربة المعتمدة والحكامة والقيادة؛ • الموارد البشرية والمالية المتوفرة. <p>تجدر الإشارة إلى أن التوجهات العامة لاشترائية المغربية الرقمي 2030 المرتقبة ، تروم تقديم خدمات رقمية، ذات جودة عالية، موجهة للمرتفقين، من خلال تبسيط واعادة هندسة ورقمنة مسارات المستخدمين</p> <p>وفي هذا الاطار تم التوافق حول رقمنة مجموعة من المسارات ذات الأولوية (5 مسارات) والمتعلقة بالاستثمار، الصحة ، التعليم، مغاربة الخارج، تعميم التغطية الصحية برسم سنة 2023.</p> <p>وبناء عليه، ابتداء من سنة 2023 تم التركيز على رقمنة المسارات بعد تبسيط واعادة هندسة مساطرها، وتم تحديد رقمنة 45 مسارا في أفق 2026.</p> <p>فالأمر بالنسبة لهذا المؤشر يتعلق برقمنة مسارات المستخدم التي لها وقع ملموس على المستخدم بدلا عن مؤشر تبسيط المساطر الذي يشكل جزءا من عملية مسارات المستخدم.</p>		

تعليق

البطاقة التفصيلية للمؤشر			
تسمية المؤشر		عدد مناصب الشغل المحدثة	
البرنامج		الانتقال الرقمي	
هدف الوزارة أو المؤسسة		تطوير الاقتصاد الرقمي	
الرمز		1.2.429	
المسؤول على المؤشر		السيدة الكاتبة العامة.	
المصلحة المستخدمة للمؤشر		المديرية المكلفة بالاقتصاد الرقمي	
وصف المؤشر		وحدة القياس	عدد
		مدة القياس	
آخر القيم المعروفة		السنة	2022
		القيمة	+20.000
إعداد المؤشر		طبيعة المعطيات الأساسية	
إعداد المؤشر		عدد مناصب الشغل المحدثة	
		طريقة تجميع البيانات الأساسية	
		<p>- المناصب الشغل المحدثة في مجال الرقمنة تهم من يشتغلون في قطاعات ترحيل الخدمات والشركات الناشئة والمقاولات المتوسط والصغرى في مجال الرقمي. - الحصول على إحصائيات المتعلقة بالمناصب الشغل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS - السهر على تتبع الاستثمارات الجديدة (على المستوى الوطني والدولي) من أجل تحيين لائحة المقاولات العاملة في مجال الرقمنة وترحيل الخدمات.</p>	
المصالح أو الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية		<p>المديرية المكلفة بالاقتصاد الرقمي. الاتفاقيات المبرمة مع المستثمرين. الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ANAPEC. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS الاتفاقيات المبرمة مع المستثمرين. الفدراليات والجمعيات المهنية التي تمثل قطاع الرقمنة وترحيل الخدمات (APEBI, FMES, AUSIM).</p>	
المصاحبة المسؤولة عن تركيب المعطيات		المديرية المكلفة بالاقتصاد الرقمي.	
المصادقة على المؤشر		الكاتبة العامة للوزارة.	

<ul style="list-style-type: none"> • يقيس المؤشر عدد مناصب الشغل المحدثة في مجال الاقتصاد الرقمي في إطار قانوني (Freelance ، CDD ، CDI)؛ • مناصب الشغل المحدثة في مجال الرقمنة يتعلق بالعاملين في قطاعات ترحيل الخدمات والشركات الناشئة والمقاولات المتوسطة والصغرى في مجال الرقمي؛ • الحصول على إحصائيات المتعلقة بالمناصب الشغل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS • السهر على تتبع الاستثمارات الجديدة (على المستوى الوطني والدولي) من أجل تحيين لائحة المقاولات العاملة في مجال الرقمنة وترحيل الخدمات. 	<p>كيفية الاحتساب</p>	
<p>الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق بالمديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقال الرقمي وذلك في إطار احترام القواعد المتعلقة بالأرشيف الوزارة المنبثقة عن ميثاق الأرشيف والقانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، ويعتبر مسؤولي المديرية المكلفة هم المسؤولون المكلفين بالاحتفاظ بالبيانات الأساسية.</p>	<p>طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق</p>	
	<p>أساليب التأويل</p>	
<p>تصاعدي</p>	<p>منحى التغير المنشود</p>	<p>أساليب تأويل المؤشر</p>
	<p>الحدود و نقاط الضعف المعروفة</p>	
	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	
<p>السهر على تتبع الاستثمارات الجديدة (على المستوى الوطني والدولي) من أجل تحيين لائحة المقاولات العاملة في مجال الرقمنة وترحيل الخدمات. الحصول على المعلومات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS. تحيين لائحة المقاولات العاملة في مجال الرقمنة وترحيل الخدمات. إنشاء مرصد وطني للاقتصاد الرقمي.</p>	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو تحسين المؤشر</p>

- السهر على تتبع الاستثمارات الجديدة (على المستوى الوطني والدولي) من أجل تحيين لائحة المقاولات العاملة في مجال الرقمنة وترحيل الخدمات.
 - الحصول على المعلومات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS.
 - تحيين لائحة المقاولات العاملة في مجال الرقمنة وترحيل الخدمات.
- تجدر الإشارة إلى أن نسبة الإنجاز برسم سنة 2022 تتعلق بقطاع ترحيل الخدمات فقط.

تعليق

البطاقة التفصيلية للمؤشر			
عائدات قطاع الاقتصاد الرقمي		تسمية المؤشر	
الانتقال الرقمي		البرنامج	
تطوير الاقتصاد الرقمي		هدف الوزارة أو المؤسسة	
2.2.429		الرمز	
السيدة الكاتبة العامة.		المسؤول على المؤشر	
المديرية المكلفة بالاقتصاد الرقمي		المصلحة المستخدمة للمؤشر	
مليار درهم	وحدة القياس	وصف المؤشر	
	مدة القياس		
السنة القيمة	آخر القيم المعروفة	إعداد المؤشر	
2022 +2	طبيعة المعطيات الأساسية		
رقم المعاملات المقاولات في قطاع الاقتصاد الرقمي.	طريقة تجميع البيانات الأساسية	إعداد المؤشر	
تجميع المعطيات المتعلقة برقم المعاملات المقاولات والشركات العاملة في قطاع الاقتصاد الرقمي.	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية		
مكتب الصراف المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية مديرية العامة للضرائب	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	إعداد المؤشر	
المديرية المكلفة بالاقتصاد الرقمي.	المصادقة على المؤشر		
الكاتبة العامة	كيفية الاحتساب	إعداد المؤشر	
عائدات قطاع الاقتصاد الرقمي.	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق		
الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق بالمديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقال الرقمي لمدة محددة في إطار احترام القواعد المتعلقة بالأرشيف الوزارة المنبثقة عن ميثاق الأرشيف والقانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، ويعتبر مسؤولي المديرية المكلفة هم المسؤولون المكلفين بالاحتفاظ بالبيانات الأساسية.			

	أساليب التأويل	أساليب تأويل المؤشر
تصاعدي	منحى التغير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	
	تاريخ تسليم المؤشر	مخطط وضع أو تحسين المؤشر
إنشاء مرصد وطني للاقتصاد الرقمي	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
مؤشر جديد لتتبع تنزيل الاستراتيجية الجديدة للانتقال الرقمي.		تعليق

البطاقة التفصيلية للمؤشر		
تسمية المؤشر	مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج الداخلي الخام	
البرنامج	الانتقال الرقمي	
هدف الوزارة أو المؤسسة	تطوير الاقتصاد الرقمي	
الرمز	3.2.429	
المسؤول على المؤشر	السيدة الكاتبة العامة.	
المصلحة المستخدمة للمؤشر	المديرية المكلفة بالاقتصاد الرقمي	
وصف المؤشر	وحدة القياس	%
	مدة القياس	
	آخر القيم المعروفة	السنة القيمة
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	البسط: عائدات قطاع الاقتصاد الرقمي.. المقام: الناتج الداخلي الخام الوطني PIB.
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	الحصول على المعطيات التي تمكن من احتساب المؤشر من كل: - مكتب الصرف - الفدراليات والجمعيات المهنية - مديرية العامة للضرائب
	المصالح أو الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	المديرية المكلفة بالاقتصاد الرقمي
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	المديرية المكلفة بالاقتصاد الرقمي
	المصادقة على المؤشر	الكاتبة العامة

<p>البسط: نقوم بقياس القيمة المضافة في مجال الاقتصاد الرقمي. ومجموعها في كل مراحل الإنتاج لجميع السلع يساوي الناتج المحلي الإجمالي.</p> <p>المقام: الناتج الداخلي الخام PIB.</p> $\frac{\text{العائدات في مجال الاقتصاد الرقمي}}{\text{الناتج الداخلي الخام الوطني}} * 100 = \text{مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج الداخلي الخام}$	<p>كيفية الاحتساب</p>	
<p>الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق بالمديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقال الرقمي لمدة وذلك في إطار احترام القواعد المتعلقة بالأرشيف الوزارة المنبثقة عن ميثاق الأرشيف والقانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، ويعتبر مسؤولي المديرية المكلفة هم المسؤولون المكلفين بالاحتفاظ بالبيانات الأساسية.</p>	<p>طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق</p>	
	<p>أساليب التأويل</p>	
<p>تصاعدي</p>	<p>منحى التغير المنشود</p>	<p>أساليب تأويل المؤشر</p>
<p>يتم الحصول على المؤشر بعد نهاية السنة المعنية.</p>	<p>الحدود و نقاط الضعف المعروفة</p>	
<p>بعد نهاية السنة</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو</p>
<p>إنشاء مرصد وطني للاقتصاد الرقمي.</p>	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>تحسين المؤشر</p>
		<p>تعليق</p>

البطاقة التفصيلية للمؤشر												
ترتيب المغرب في محو الأمية الرقمية في إفريقيا					تسمية المؤشر							
الانتقال الرقمي					البرنامج							
تقوية الولوج إلى الخدمات الرقمية					هدف الوزارة أو المؤسسة							
1.3.429					الرمز							
السيدة الكاتبة العامة.					المسؤول على المؤشر							
المديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقالية الرقمي.					المصلحة المستخدمة للمؤشر							
وحدة القياس		عدد			وصف المؤشر							
مدة القياس												
آخر القيم المعروفة		<table border="1"> <thead> <tr> <th>السنة</th> <th>2017</th> <th>2018</th> <th>2019</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>القيمة</td> <td>90</td> <td>96</td> <td>88</td> </tr> </tbody> </table>				السنة	2017	2018	2019	القيمة	90	96
السنة	2017	2018	2019									
القيمة	90	96	88									
طبيعة المعطيات الأساسية		مؤشر فرعي من "مؤشر التنافسية العالمية" للبنك الدولي، يقيس المهارات الرقمية للسكان العاملين.										
طريقة تجميع البيانات الأساسية		يتم إطلاق الدراسة بين المسؤولين والقادة في الدولة، و تجميع المعطيات ونتائج الدراسات الاستقصائية التي أجرتها المنظمات الدولية: "إلى أي مدى تمتلك الدولة القوى العاملة المهارات الرقمية الكافية (مثل مهارات الكمبيوتر، والترميز الأساسي، والقراءة الرقمية)؟" = 1 لا على الإطلاق ؛ 7 = إلى حد كبير .										
المصالح أو الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية		المنتدى الاقتصادي العالمي عن طريق استطلاع رأي القادة والاتحاد الدولي للاتصالات.										
المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات		المنتدى الاقتصادي العالمي.										
المصادقة على المؤشر		المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF).										

<p>ترتيب المغرب في محو الأمية الرقمية في أفريقيا يوفره المنتدى الاقتصادي العالمي عن طريق استطلاع رأي القادة والاتحاد الدولي للاتصالات. وهو مؤشر فرعي من "مؤشر التنافسية العالمية" للبنك الدولي، يقيس المهارات الرقمية للسكان العاملين. (التصنيف العالمي (141 دولة)). يتم إطلاق الدراسة بين المسؤولين والقادة في الدولة، و تجميع المعطيات ونتائج الدراسات الاستقصائية التي أجرتها المنظمات الدولية: "إلى أي مدى تمتلك الدولة القوى العاملة المهارات الرقمية الكافية (مثل مهارات الكمبيوتر، والترميز الأساسي، والقراءة الرقمية)؟" $1 = لا$ على الإطلاق؛ $7 =$ إلى حد كبير".</p>	<p>كيفية الاحتساب</p>	
<p>الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق بالمديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقال الرقمي لمدة محددة في إطار احترام القواعد المتعلقة بالأرشيف الوزارة المنبثقة عن ميثاق الأرشيف والقانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، ويعتبر مسؤولي المديرية المكلفة هم المسؤولون المكلفين بالاحتفاظ بالبيانات الأساسية.</p>	<p>طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق</p>	
	<p>أساليب التأويل</p>	
<p>تنازلي</p>	<p>منحى التغير المنشود</p>	<p>أساليب تأويل المؤشر</p>
	<p>الحدود و نقاط الضعف المعروفة</p>	
	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	
<p>يتيح هذا المؤشر قياس مدى تطور ترتيب المغرب في محو الأمية الرقمية في أفريقيا</p>	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو تحسين المؤشر</p>
<p>تجدر الإشارة إلى أن المغرب، احتل الرتبة الثامنة (8) إفريقيا سنة 2021 .</p>		<p>تعليق</p>

البطاقة التفصيلية للمؤشر		
تسمية المؤشر	نسبة استعمال الخدمات العمومية المرقمنة	
البرنامج	الانتقال الرقمي	
هدف الوزارة أو المؤسسة	تقوية الولوج إلى الخدمات الرقمية	
الرمز	2.3.429	
المسؤول على المؤشر	السيدة الكاتبة العامة.	
المصلحة المستخدمة للمؤشر	المديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقال الرقمي	
وصف المؤشر	وحدة القياس	%
	مدة القياس	
	آخر القيم المعروفة	السنة القيمة
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	طريقة احتساب معدل استعمال الخدمات العمومية المرقمنة: وتجدر الإشارة أن العدد الإجمالي لمستعملي الخدمات العمومية هو مجموع جل المرتفقين المستفيدين من الخدمات العمومية المرقمنة بشقيه العادي والمرقم،
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	الحصول على المعطيات التي تمكن من احتساب المؤشر من طرف المديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقال الرقمي من جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ومانحين للخدمات العمومية
	المصالح أو الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ☑ مانحين للخدمات العمومية ☑ المديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقال الرقمي.
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	المديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقال الرقمي.
	المصادقة على المؤشر	الكاتبة العامة

<p>طريقة احتساب نسبة استعمال الخدمات العمومية المرقمنة:</p> $\text{نسبة استعمال الخدمات العمومية المرقمنة} = \frac{\text{عدد مستعملي الخدمات العمومية المرقمنة}}{\text{عدد الإجمالي لمستعملي الخدمات العمومية}} * 100$ <p>وتجدر الإشارة أن العدد الإجمالي لمستعملي الخدمات العمومية هو مجموع جل المرتفقين المستفيدين من الخدمات العمومية المرقمنة بشقيه العادي والمرقم.</p>	<p>كيفية الاحتساب</p>	
<p>الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق بالمديريات المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقالية الرقمية لمدة محددة في إطار احترام القواعد المتعلقة بالأرشيف الوزارة المنبثقة عن ميثاق الأرشيف والقانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، ويعتبر مسؤولي المديرية المكلفة هم المسؤولون المكلفين بالاحتفاظ بالبيانات الأساسية</p>	<p>طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق</p>	
	<p>أساليب التأويل</p>	
<p>تصاعدي</p>	<p>منحى التغيير المنشود</p>	<p>أساليب تأويل المؤشر</p>
	<p>الحدود و نقاط الضعف المعروفة</p>	
	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	
<p>وضع أليات مرقمة لتجميع المعطيات التي تمكن من احتساب المؤشر من طرف المديرية المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الانتقالية الرقمية.</p>	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو تحسين المؤشر</p>
<p>مؤشر جديد لتتبع تنزيل الاستراتيجية الجديدة للانتقال الرقمي.</p>		<p>تعليق</p>